



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي نظام LMD.
الميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
تخصص إدارة مالية
بعنوان:

العلاقة بين السيولة كسياسة والربح كهدف

دراسة تطبيقية في مؤسسة أنابيب (2017-2019)

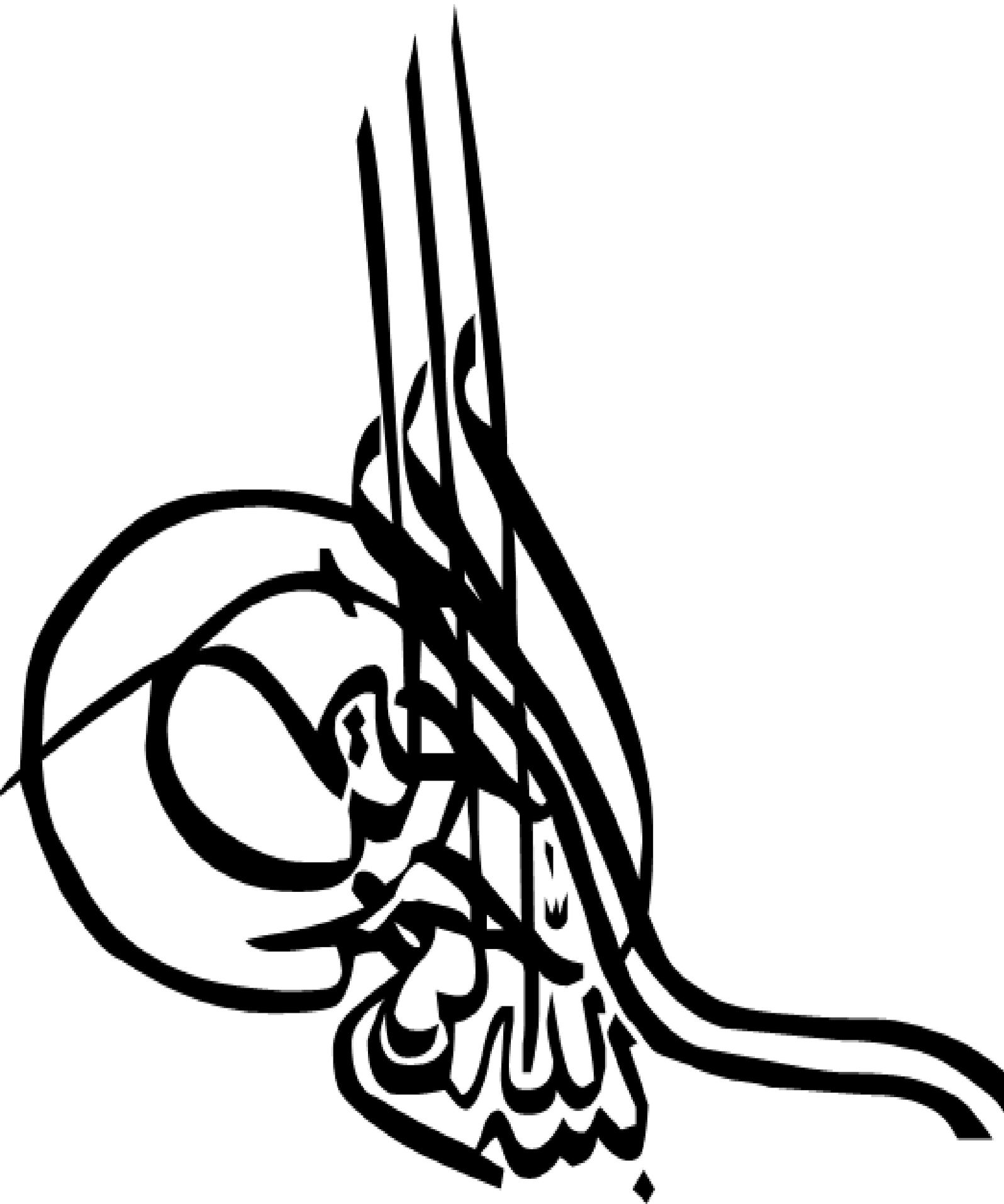
تحت إشراف الأستاذ (ة) :

أ- بومصباح صافية

من إعداد الطالبتين:

- بن جدي لميس
- حريش فاطمة

السنة الجامعية 2019-2020



شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: " وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون " نشكر الله عز وجل الذي وفقنا وسدد خطانا، وأنعم علينا بالصحة حتى نلنا مبتغانا، الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، والسلام على هادي الأمم من الظلمات إلى النور " سيدنا محمد صل الله عليه وسلم".
أتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتورة "بومصباح صافية" التي لم تبخل علينا بنصائحها وإرشاداتها طيلة قيامنا بهذا البحث، جزاها الله خيرا.
كما نشكر كل من ساعدنا لإتمام هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد، ولو بكلمة طيبة.

فالشكر للجميع والحمد لله رب العالمين

الإهداء

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم، نحمد الله الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل،
والصلاة على سيدنا محمد خاتم النبيين.

قال تعالى: "وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا" أما بعد:

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من ملكت حواسي وإحساسي، واحتوت عقلي وأفكاري،
وهامت بها نفسي وأنفاسي، إلى الحب الصادق، والشمس الوضاعة التي أنارت لي دروب
النجاح في الحياة، "أمي" الغالية أطل الله في عمرها.

إلى منبع الخير الذي نسج لي طريق النجاح، وأوصلني إلى درب الأمان "أبي"

إلى من شاركني أفراحي وأحزاني "إخوتي"

إلى البراعم: مروى، إسلام، روفان، فديان.

إلى كل الثناء والتقدير بعدد قطرات المطر، وألوان الزهر، وشذى العطر، إلى من حولت

الفشل إلى نجاح فأنت أهل التميز "أستاذة الفاضلة بومصباح"

إلى كل من عشت معهم أحلى أيامي: صديقاتي

إلى زميلتي في العمل "فاطمة"

إلى كل طلبة إدارة مالية دفعة 2019-2020

إلى كل من يتصفح هذه المذكرة ولم يجد اسمه إليك أنت أيضا.

لميس

إهداء

أهدي تخرجي هذا إلى من ربنتي وأعاننتي بالدعوات إلى أعلى انسانية في الوجود "أمي الحبيبة"، إلى من عمل من أجلي وأوصلني إلى ما أنا عليه الآن "أبي الكريم" أدامه الله لي.

إلى روح "جدتي الطاهرة" رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه، إلى "جدي" أطال الله في عمره

إلى من هم أنس عمري ومخزن ذكرياتي ومصدر سعادتي إخوتي: "عبد الرحمن، رندة، كوثر".

إلى الكتكوتة "إسراء"

إلى كل عائلة "حريش" كل باسمه ومقامه.

إلى التي شاركتني عناء إعداد هذه المذكرة صديقتي الغالية "لميس" وإلى كل عائلتها.

إلى كل من حملته ذاكرتي ولم تحمله مذكرتي إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

فاطمة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة	(أ - هـ)
الفصل الأول: إطار نظري للسيولة والربحية في المؤسسة الاقتصادية	(24-7)
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسة الاقتصادية	08
المطلب الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية، خصائصها وأشكالها	08
المطلب الثاني: أهداف المؤسسة الاقتصادية ووظائفها	10
المطلب الثالث: الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية	12
المبحث الثاني: عموميات حول السيولة	13
المطلب الأول: تعريف وأهمية السيولة	13
المطلب الثاني: مصادر السيولة	14
المطلب الثالث: مؤشرات قياس السيولة	16
المبحث الثالث: عموميات حول الربحية	18
المطلب الأول: تعريف وأهمية الربحية وعلاقتها بالسيولة	18
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الربحية	20
المطلب الثالث: مؤشرات قياس الربحية	22
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لعلاقة السيولة بالربحية في مؤسسة	(40-26)

أنابيب	
28	المبحث الأول: عرض شامل مؤسسة الأنابيب وعتاد السقي والرش الزراعي وحدة - برج بوعريريج-
28	المطلب الأول: تعريف مؤسسة الدراسة
30	المطلب الثاني: أهداف المؤسسة
30	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة
33	المبحث الثاني: قياس وتحليل السيولة والربحية مؤسسة أنابيب - وحدة برج بوعريريج-
33	المطلب الأول: قياس وتحليل نسبة التداول
34	المطلب الثاني: قياس وتحليل نسبة السيولة السريعة
35	المطلب الثالث: قياس وتحليل نسبة النقدية
36	المبحث الثالث: تحليل أثر إدارة السيولة على ربحية مؤسسة أنابيب وحدة - برج بوعريريج-
36	المطلب الأول: قياس وتحليل نسبة مجمل الربح ونسبة صافي الربح
38	المطلب الثاني: قياس وتحليل نسبة معدل العائد على إجمالي الأصول
39	المطلب الثالث: قياس وتحليل نسبة العائد على حقوق الملكية
	خاتمة
	قائمة المراجع
	قائمة الملاحق

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
33	تطور التداول في مؤسسة أنابيب	1
34	تطور نسبة السيولة السريعة في مؤسسة أنابيب	2
35	تطور نسبة النقدية في مؤسسة أنابيب	3
36	تطور نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات في مؤسسة أنابيب	4
37	تطور نسبة صافي ربح التشغيل في مؤسسة أنابيب	5
38	تطور نسبة العائد على حق الملكية في مؤسسة أنابيب	6
39	تطور نسبة العائد على حق الملكية في مؤسسة أنابيب - برج بوعريريج -	7
40	نقاط القوة والضعف المؤسسة من حيث مؤشرات الربحية والسيولة	8

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
31	الهيكل التنظيمي لمؤسسة أنابيب	1
34	التمثيل البياني لنسبة التداول	2
35	التمثيل البياني لنسبة السيولة السريعة	3
36	التمثيل البياني لنسبة النقدية	4
37	التمثيل البياني لنسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات	5
38	التمثيل البياني لنسبة صافي الربح	6
39	التمثيل البياني لنسبة لمعدل العائد على الأصول	7
40	التمثيل البياني لنسبة لمعدل العائد على الأموال الخاصة	8

مقدمة

مقدمة:

تعتبر المؤسسات الاقتصادية اللبنة الأولى في النشاط الاقتصادي، وكما يمكن وصفها بأنها نظام معلوماتي يعتمد على توثيق التدفقات المالية التي تشهدها المؤسسة بشكل يومي ودائم، وذلك لضمان سير عملياتها بأكمل وجه.

إن أهم الأهداف التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيقها هي الربحية والسيولة، وإن من أهم واجبات المدير المالي أن يوازن بين السيولة والربحية وأن يحافظ على هذا التوازن باستمرار والحقيقة فإن هذا الواجب ينطوي على صعوبة بالغة لأن توفير السيولة قد يناقض هدف الربحية لهذا فإن المدير المالي يجد نفسه أمام معادلة صعبة الحل في بعض الأحيان.

إن ربحية المنشأة تتحقق من خلال تشغيل أصول المنشأة بكفاية أما السيولة فتتحقق من خلال الكفاءة في إدارة عناصر رأس المال العامل، وفي قدرة المنشأة في الحصول على التمويل القصير الأجل والطويل الأجل فالسيولة ضرورة للمنشأة لوفائها بالالتزامات وتفادي مشكلات خطر الإفلاس، وفي نفس الوقت فإن زيادة السيولة عن الحاجة قد يؤدي إلى تخفيض الأرباح نتيجة توظيف المنشأة لجزء من أموالها في استثمارات ذات عوائد منخفضة والربحية ضرورية لقدرة المنشأة على البقاء والاستمرار، لأن الخسارة المستمرة ستؤدي إلى تلاشي حقوق المساهمين، ولتحقيق الربحية تسعى المنشآت لتوظيف أكبر قدر ممكن من أموالها في استثمارات ذات عوائد مرتفعة الأمر الذي يتعارض بشكل عام مع هدف السيولة وعليه فإن تحقيق الهدف الأساسي للمؤسسة، وهو زيادة قيمتها الآلية، يتطلب الملائمة بين هدفي السيولة والربحية.

وعلى ضوء ما سبق جاءت إشكالية بحثنا للإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي:

ما هي العلاقة التي تجمع بين السيولة كسياسة والربحية كهدف في المؤسسة الاقتصادية؟

ومن التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

✓ هل حققت مؤسسة أنابيب نتائج جيدة للسيولة بشكل يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل؟

✓ هل معدلات العائد للمؤسسة محل الدراسة كانت جيدة خلال فترة الدراسة؟

✓ ما طبيعة العلاقة الموجودة بين السيولة والربحية في مؤسسة أنابيب وعتاد السقي والرش الزراعي - برج بوعريريج-؟

✓ ما أثر مؤشرات السيولة على ربحية مؤسسة أنابيب وعتاد السقي والرش الزراعي - برج بوعريريج-؟

1. فرضيات الدراسة:

لمعالجة الإشكالية الرئيسية لبحثنا والإشكاليات الفرعية وضعنا الفرضيات التالية:

✓ استطاعت مؤسسة أنابيب وعتاد السقي والرش الزراعي - برج بوعريريج- أن تفي بجميع الالتزامات المالية التي عليها من خلال تحقيقاً لنسب سيولة جيدة.

✓ حققت المؤسسة محل الدراسة نتائج مرضية من حيث معدلات الربحية، وهذا ما يدل على تشغيل أصولها بكفاءة.

✓ يوجد تأثير إيجابي للسيولة على ربحية مؤسسة أنابيب وعتاد السقي والرش الزراعي - برج بوعريريج- .

2. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في أنها تسلط الضوء على مفاهيم السيولة والربحية وأثر السيولة في مؤسسة أنابيب على ربحيتها، كما تفيد في حل مشكلة تحسين الربحية على ضوء السيولة في مؤسسة أنابيب وعتاد السقي والرش الزراعي - برج بوعريريج-.

3. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

✓ تحليل سيولة المؤسسة محل الدراسة من خلال بعض المؤشرات الخاصة بها؛

✓ قياس وتحليل ربحية مؤسسة أنابيب؛

✓ إيجاد العلاقة بين ربحية مؤسسة أنابيب وعتاد السقي والرش الزراعي - برج بوعريريج- والسيولة.

4. حدود الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى معالجة العلاقة بين السيولة كسياسة والربح كهدف من الجانب القياسي، أي استعمال الطرق الكمية والاحصائية، حيث تمثلت حدود الدراسة المكانية على مؤسسة أنابيب وعتاد السقي والرش الزراعي وحدة -برج بوعريريج-، في حين تتمثل الحدود الزمنية في الفترة الممتدة من (2017-2019).

5. أسباب اختيار الدراسة:

تتمثل أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- ✓ الموضوع ضمن الاختصاص؛
- ✓ تعطي السيولة والربحية أهمية بالغة في المؤسسة الاقتصادية، كما تساعد على معرفة قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها في وقت استحقاقها؛
- ✓ تزويد المكتبة الجامعية بمرجع جديد يمكن الاعتماد عليه لاحقاً؛
- ✓ الأهمية البالغة للموضوع لدى مسيرو المؤسسات الاقتصادية؛
- ✓ الرغبة في التحكم في التقنيات القياسية والاحصائية.

6. الإطار المنهجي للدراسة:

معالجة لإشكالية البحث انتهجنا المنهج الوصفي لدراسة الجانب النظري لأننا بصدد عرض المفاهيم والأفكار المتعلقة بكل من السيولة والربحية وتوضيح العلاقة بينهما، باستخدام قائمة من المراجع العلمية التي تطرقت لذات الموضوع، وتحليلها للوصول إلى الهدف المرجو من هذه الدراسة، كما اعتمدنا على منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في مؤسسة أنابيب وعتاد السقي والرش الزراعي - برج بوعريريج-، وذلك بجمع المعلومات حول القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2017-2019) وتحليلها.

7. الدراسات السابقة:

✓ دراسة فهد محمد سعد المحجان: بعنوان "تحليل العلاقة بين خصوصية السيولة والربحية والمديونية السابقة وبين المزيج التمويلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية"، مذكرة ماجستير، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2012، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين خصوصية السيولة والربحية والمديونية السابقة وبين المزيج التمويلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تحليل القوائم المالية للشركات محل الدراسة ولل سنوات 2009، 2010، 2011، وفي ضوء ذلك جرى جمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الإحصائي spss، وبتطبيق الأساليب الإحصائية توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين مكونات المزيج التمويلي ونسب المديونية والربحية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية هذا من جهة ومن جهة أخرى وجود علاقة إيجابية بين مكونات المزيج التمويلي ونسبة الربحية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

✓ دراسة زكريا محمد محي الدين زكريا الأغا: بعنوان "أثر دور التحول النقدي على ربحية الشركات دراسة على شركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين"، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم إدارة أعمال، جامعة الأزهر، غزة، 2019م، 1440هـ، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر دورة التحول النقدي ممثلة بـ (دورة المخزون، دورة الذمم المدينة، دورة الذمم الدائنة) على ربحية الشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين خلال السنوات (2008 - 2017)، وقد تم استخدام كل من معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على الملكية كمقاييس للربحية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم الحصول على البيانات من التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية والمنشورة في بورصة فلسطين، حيث تمثل مجتمع الدراسة بـ: (11) شركة مدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2008 - 2017) انطبقت عليها شروط الاختيار، واختيار الفرضيات وتحليل البيانات، تم الاعتماد على اختبار البانل داتا (Panel Data).

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أنه لا يوجد أثر لدورة التحول النقدي ككل على معدلي العائد على الأصول والعائد على الملكية، في حين وجود أثر سلبي لدورة الذمم المدينة على معدل العائد على الملكية.

✓ دراسة محمد عمر شكور، بعنوان: " العلاقة بين مكونات العائد على الأصول وفق نظام ديبيونت ومستوى القيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان"، مذكرة ماجيستر، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، أيار، 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين المؤشرات التقليدية متمثلة في مكونات العائد على الأصول وفق نظام ديبيونت والقيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الصناعية الأردنية، من أجل معرفة تأثير كل منها على الأخرى، وتفسير سبب إعطاء كل منهما نتائج مختلفة عن الأخر أحياناً، وتكون مجتمع الدراسة من 63 شركة صناعية ثم أخذ عينة منها مكونة من 16 شركة، حققت متوسط قيمة اقتصادية مضافة موجبة خلال فترة الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين معدل العائد على الأصول والقيمة الاقتصادية المضافة، مستنتجا منها نجاح السياسات المالية والاستثمارية التي تم اتباعها من قبل إدارة الشركات ومعبرة عن درجة أفضل من الاطمئنان والثقة لكل من الإدارة ومستخدمي القوائم المالية، ووجود علاقة ضعيفة بين القيمة الاقتصادية المضافة ومعدل دوران الأصول معبرة عن مساهمة الإيرادات المتحققة من استخدام وتوظيف الأصول في زيادة القيمة المضافة، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة الاقتصادية المضافة وهامش الربحية موضحة على عجز الشركات الصناعية عن تحقيق أرباح كافية تساهم في زيادة القيمة المضافة نتيجة وجود علاقة تستحق الاهتمام متمثلة في زيادة المصاريف الكلية مع زيادة الإيرادات.

8. هيكل الدراسة:

إن مناقشة البحث ستتم من خلال فصلين ، يتناول الفصل الأول جانب نظري ينقسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول عموميات حول المؤسسة الاقتصادية، يتكون من ثلاث مطالب، المطلب الأول تعريف المؤسسة الاقتصادية وأشكالها، المطلب الثاني أهداف المؤسسة الاقتصادية ووظائفها، أما المطلب الثالث يتمثل في الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية، و المبحث الثاني يتمثل في عموميات حول السيولة، المطلب الأول تعريف وأهمية السيولة، المطلب الثاني مصادر السيولة، والمطلب الثالث مؤشرات قياس السيولة، المبحث الثالث عموميات حول الربحية، المطلب الأول تعريف وأهمية الربحية، المطلب الثاني مصادر تحقق الربحية والعوامل المؤثرة فيها، والمطلب الثالث المؤشرات المستخدمة في تحليل الربحية، أما الفصل الثاني يتناول العلاقة بين كل من السيولة والربحية وأثر كل منهما على الأخر من خلال دراسة تطبيقية على مؤسسة أنابيب وعتاد السقي والرش الزراعي - برج بو عريريج - .

الفصل الأول:

الاطار النظري للسيولة والربحية في
المؤسسة الاقتصادية

الفصل الأول:..... إطار نظري للسيولة والربحية في المؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

تعتبر المؤسسات الاقتصادية البنية الأساسية في النشاط الاقتصادي، وكما يمكن وصفها بأنها نظام معلوماتي يعتمد على توثيق التدفقات المالية التي تشهد المؤسسة بشكل يومي ودائم، وذلك لضمان سير عملياتها بأكمل وجه.

ويعتبر الهدف الرئيسي من الوجود الوظيفي للمؤسسة الاقتصادية هو البقاء والاستمرار من أجل تحقيق الربح، والسيولة النقدية هي الوسيلة من أجل تحقيق هذا الهدف، حيث أن السيولة لا يمكن أن تشكل هدفا بحد ذاتها، لأن المستثمر العقلاني يسعى إلى تحقيق الربح وليس إلى تحقيق السيولة.

وعلى إثر ذلك جاء هذا الفصل بعنوان إطار نظري للسيولة والربحية في المؤسسة الاقتصادية، ويتضمن أربع مباحث أساسية، مبحث أول يتضمن مفاهيم عامة حول المؤسسة الاقتصادية، مبحث ثاني خاص بالسيولة من حيث تعريفها وأهميتها، مصادرها ومؤشرات قياسها، ومبحث ثالث يتناول عموميات حول الربحية من خلال عرض تعريفها، أهميتها، علاقتها بالسيولة، والعوامل المؤثرة عليها، وأخيرا المعايير المستخدمة لقياسها.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسة الاقتصادية

تعتبر المؤسسة الاقتصادية النواة الرئيسية للنشاط الاقتصادي عصرنا الحديث، الشيء الذي جعلها محل اهتمام الكثير من الباحثين، وباعتبارها متعاملا اقتصاديا ذو دور فعال في المجتمع يدفعنا هذا للتفكير في بعدها الاقتصادي والاجتماعي والإنساني، وبقدر ما يتوفر لديها من قدرات إنتاجية وتنظيم دائم، يدفعها هذا لإنتاج منتجات تتمثل في سلع وخدمات تعرضها في السوق، وتتداول لإشباع وتلبية رغبات وحاجيات المستهلكين من جهة، ومن جهة أخرى لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعي.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية، خصائصها وأشكالها

سنتناول في هذا المطلب بعض التعاريف الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية خصائصها، وأشكالها.

أولا. تعريف المؤسسة الاقتصادية:

يعتبر تعريف المؤسسة الاقتصادية من أكثر المفاهيم تباينا واختلافا في الأدبيات الاقتصادية، وهذا لاختلاف الأنظمة ومدى فعاليتها في كل بلد لا سيما مستوى التطور الاقتصادي الذي يعكس لنا ما إذا كانت الدولة تنتمي الى مجموعة الدول المتطورة أم المتخلفة، كما تختلف التعاريف باختلاف وجهات النظر للمؤلفين الاقتصاديين رغم التشابه الكبير الذي يحتويه المضمون، فيمكن تعريف المؤسسة على أنها:

✓ الوحدة الاقتصادية التي تمارس النشاط الإنتاجي والنشاطات المتعلقة به من تخزين وشراء وبيع من أجل تحقيق الأهداف التي أوجدت المؤسسة من أجلها¹

✓ منظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما، تؤخذ فيها قرارات حول تركيب الوسائل البشرية في نطاق زمني².

✓ أما بالنسبة لماركس فالمؤسسة الرأسمالية تكون متمثلة في عدد كبير من العمال يعملون في نفس الوقت تحت إدارة نفس رأس المال، وفي نفس المكان من أجل إنتاج نفس النوع من السلع³.

من خلال التعاريف السابقة تستنتج أن المؤسسة هي: تنظيم إنتاجي معين، الهدف منه هو إيجاد قيمة سوقية معينة، من خلال الجمع بين عوامل إنتاجية معينة، ثم تتولى بيعها في السوق لتحقيق الربح.

ثانيا. خصائص المؤسسة الاقتصادية:

تتميز المؤسسة الاقتصادية بمجموعة من الخصائص يمكن إبراز بعضها فيما يلي⁴:

✓ للمؤسسة شخصية معنوية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق وصلاحيات، أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها؛

✓ لها القدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها؛

✓ أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء لما يكفل لها من تمويل كاف وظروف سياسية مواتية وعمالة كافية وقدرة على تكيف نفسها مع الظروف المتغيرة؛

✓ التحديد الواضح للأهداف الاستراتيجية، والبرامج وأساليب العمل، فكل مؤسسة تضع أهدافا معينة تسعى لتحقيقها، أهداف كمية ونوعية بالنسبة للإنتاج؛

✓ ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها، ويكون ذلك إما عن طريق الاعتمادات، وإما عن طريق الإيرادات الكلية أو القروض أو الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها، حسب الظروف؛

✓ لا بد أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فيها وتستجيب لتغييراتها، فالمؤسسة لا توجد منعزلة وإن كانت معاكسة لهذه الظروف فإنها يمكن أن تعرقل عملياتها وأهدافها.

ثالثا. أشكال المؤسسة الاقتصادية:

للمؤسسات الاقتصادية عدة أنواع وأشكال يمكن إظهارها فيما يلي:

1. أنواع المؤسسات تبعا للشكل القانوني:

• مؤسسات فردية:

هي المؤسسات التي يمتلكها شخص واحد أو عائلته، ولهذا النوع من المؤسسات مزايا أهمها:

✓ السهولة في التنظيم أو الإنشاء؛

¹ عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1993، ص24.

² عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير مؤسسة، ج1، الجزائر، 2002، ص24.

³ ناصر دادي عدون، اقتصاد مؤسسة، ط2، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2002، ص9.

⁴ عمر صخري، مرجع سابق، ص25.

الفصل الأول:..... إطار نظري للسيولة والربحية في المؤسسة الاقتصادية

- ✓ صاحب المؤسسة هو المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة، وهذا يكون دافعا له على العمل بكفاءة؛
 - ✓ وجود نشاط لتحقيق أكبر ربح ممكن؛
 - ✓ صاحب المؤسسة هو الذي يقوم لوحده بإدارة وتنظيم وتسيير المؤسسة.
 - وهذا ما يسهل العمل واتخاذ القرار، كما يبعد الكثير من المشاكل التي تنجم عن وجود شركاء.
 - لكن بالرغم من هذه المزايا إلا أنه يعاب عليها ما يلي:
 - ✓ قلة رأسمالها، وهذا ما دام صاحب المؤسسة هو الذي يقوم لوحده بإمداد مؤسسته بعنصر رأسمال؛
 - ✓ صعوبة الحصول على القروض من المؤسسات المالية؛
 - ✓ مسؤولية صاحب المؤسسة غير محدودة، فهو مسؤول عن كافة ديون المؤسسة.
- **الشركات:**

- تعرف الشركة بأنها عبارة عن المؤسسة التي تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر يلتزم كل منهم بتقديم حصة من مال أو من عمل لاقتسام ما قد ينتج عن هذه المؤسسة من أرباح أو خسائر، وتنقسم إلى:
- **شركات الأشخاص:** تسمى أيضا بالمؤسسات الفردية حيث تقع ملكيتها في يد شخص واحد أي هو المسؤول عن المؤسسة بشكل أساسي، مما يدفعه إلى تعظيم الأرباح وإنتاج المؤسسة كثير من الجهد وهذا يسهل عملية اتخاذ القرارات، كشركات التضامن، شركات التوصية البسيطة، ش ذ م م.
 - ولشركات الأشخاص مزايا رئيسية هي:
 - ✓ سهولة التكوين فهي تحتاج فقط إلى عقد شركائه؛
 - ✓ نظرا لوجود عدة شركاء يمكن أن يختص كل منهم بمهمة معينة فيسهل بذلك تسيير المؤسسة؛
 - ✓ من خصائص المسؤولية التضامنية أنها تجعل الشركاء يخلصون في أعمالهم أكثر من أجل تقدم المؤسسة وبالتالي تحقيق الربح؛
 - ✓ زيادة القدرة المالية للمؤسسة تضامن الشركاء كما يسهل أكثر إمكانية الحصول على قروض.
 - ويعاب عليها ما يلي:
 - ✓ حياة الشركة معرضة للخطر نتيجة انسحاب أو وفاة أحد الشركاء؛
 - ✓ مسؤولية غير محدودة للشركاء؛
 - ✓ وجود عدة شركاء قد يثير بعض المنازعات وسوء التفاهم وتناقض بعض القرارات مما يعود بالسلب على المؤسسة؛
 - ✓ في حالة حدوث منازعات أو سوء تفاهم تنشأ صعوبة بيع حصة أي منهم، كما تنشأ صعوبة التنازل عن حصة أي من الشركاء.

- **شركات الأموال:** هي شركات مكونة من مجموعة من أشخاص كل منهم له نصيب من رأس مال الشركة، وتقوم على الاعتبار المالي، كشركات التوصية بالأسهم وشركات المساهمة، وتتميز بـ¹:
- ✓ مسؤولية المساهمين محدودة بقيمة أسهمهم أو سنداتهم؛
- ✓ إمكانية الحصول على القروض بشكل أسهل وأسرع؛
- ✓ حياة المؤسسة أكثر استقرارا؛
- ✓ إمكانية استخدام ذوي المهارات والكفاءات العالية،
- ✓ توافر قدر كبير من الخبرات والمهارات المختلفة.
- لكن بالرغم من ذلك يعاب على هذه الشركات ما يلي:
- ✓ ظهور البيروقراطية والمشاكل الإدارية الناجمة عن تعدد الرقابة بسبب كثرة المساهمين فيها؛
- ✓ تخضع إلى رقابة حكومية شديدة؛
- ✓ بسبب عدم وجود حافز الملكية قد ينتج عن ذلك عدم الاهتمام الفعال بشؤون الشركة من قبل مسيريه غير المساهمين.

2. أشكال المؤسسات تبعا لطبيعة الملكية:

- المؤسسات الخاصة:** وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للفرد أو مجموعات أفراد (شركات، أشخاص، شركات الأموال، ... الخ).

¹ عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، المرجع السابق، ص، ص، 26، 30.

الفصل الأول:..... إطار نظري للسيولة والربحية في المؤسسة الاقتصادية

• **المؤسسات المختلطة:** هي المؤسسات التي تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع العام والقطاع الخاص، وهي المؤسسات التي تملك الدولة جزء من رأس مالها (غالبا لا يقل عن 51%) والباقي يملكه المواطنون والخواص.

• **المؤسسات العامة (العمومية):** هي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة، فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف بها كيفما يشاؤون ولا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك. تتصف المؤسسات العامة في النظام الاشتراكي في كثير من الأحيان بالضخامة والتمركز مما يدعوا البعض إلى تسميتها بالمؤسسات المحتكرة.

3. أشكال المؤسسات تبعا للطابع الاقتصادي:

يمكن تصنيف المؤسسات تبعا لمعايير اقتصادية معينة، أي تبعا للنشاط الاقتصادي الذي تمارسه إلى ما يلي:

• **المؤسسات الصناعية:** تنقسم إلى:
- **مؤسسات الصناعات الثقيلة أو الاستخراجية:** كمؤسسات الحديد والصلب، ومؤسسات الهيدروكربونات. ما يميز هذا النوع من المؤسسات هو احتياجاتها لرؤوس أموال كبيرة كما يتطلب توفير مهارات وكفاءات عالية لتشغيلها.

- **مؤسسات الصناعات التحويلية أو الخفيفة:** كمؤسسات الغزل والنسيج، مؤسسات الجلود.

• **المؤسسات الفلاحية:**
هي المؤسسات التي تهتم بزيادة إنتاجية الأرض أو استصلاحها، وتقوم هذه المؤسسات بتقديم ثلاث أنواع من الإنتاج وهو إنتاج نباتي، إنتاج حيواني، إنتاج سمكي.

• **المؤسسات التجارية:**
هي المؤسسات التي تهتم بالنشاط التجاري كمؤسسات الجملة ومؤسسات مفرقة، مثل مؤسسات الأروقة الجزائرية، مؤسسات أسواق الفلاح،... إلخ.

• **المؤسسات المالية:**
هي المؤسسات التي تقوم بالنشاطات المالية كالبنوك ومؤسسات التأمين، ومؤسسات الضمان الاجتماعي... إلخ.

• **مؤسسات الخدمات:**
هي المؤسسات التي تقدم خدمات معينة، كمؤسسات النقل، مؤسسات البريد والمواصلات، مؤسسات الجامعية، مؤسسات الأبحاث العلمية،... إلخ.

المطلب الثاني: أهداف المؤسسة الاقتصادية ووظائفها

أولا. أهداف المؤسسة الاقتصادية:

يسعى مؤسسو المؤسسة الاقتصادية العمومية منها والخاصة إلى تحقيق عدة أهداف، تختلف وتتعدد حسب اختلاف أصحاب المؤسسات وطبيعة وميدان المؤسسة، ونستطيع تلخيص هذه الأهداف فيما يلي:¹

1. **الأهداف الاقتصادية:** يمكن جمع عدد من الأهداف التي تدخل ضمن هذا النوع فيما يلي:

• **تحقيق متطلبات المجتمع:**
حتى تحقق المؤسسة نتائجها، يجب أن تقوم بعملية البيع لإنتاجها المادي أو المعنوي، كالمساهمة في تطوير مستوى معيشة الموظفين، الحرص على تحقيق التماسك بين عمال المؤسسة، والمساهمة في تحقيق الرضا الوظيفي، تأسيس أنماط استهلاك محددة من خلال التأثير في أذواق الجمهور بالاعتماد على توفير منتجات جديدة لهم، وتغطية التكاليف، وعند قيامها بعملية البيع فهي تغطي طلبات المجتمع، سواء كانت على المستوى المحلي، الوطني، الجهوي أو الدولي، بمعنى آخر يعتبر الهدف الأساسي للمؤسسة الاقتصادية إشباع رغبات المستهلكين من سلع أو خدمات، فالمؤسسة تحقق هدفين في نفس الوقت تغطية طلب المجتمع من جهة وتحقيق الأرباح من جهة أخرى.

• تحقيق الربح:

¹بن موقف سهيلة، اثر تقلبات معدل الفائدة على أداء المؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير مؤسسات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006، ص ص 10، 8، 11.

الفصل الأول:..... إطار نظري للسيولة والربحية في المؤسسة الاقتصادية

إن استمرار المؤسسة عبر الزمن يتطلب أن تحقق مستوى أدنى من الربح حتى يتضمن لها إمكانية رفع رأسمالها، بهدف توسيع نشاطها للصدوم أمام المؤسسات الأخرى في نفس الفرع أو القطاع الاقتصادي، أو من أجل الحفاظ على مستوى معين من نشاطها.

ولكن قبل هذا يتم استخدام الربح لتسديد الديون، توزيع الأرباح الشركات، تكوين مؤونات لتغطية الخسائر، فالربح يعتبر من المعايير الأساسية لصحة المؤسسة اقتصاديا.

• عقلنة الإنتاج:

وذلك من خلال الاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج، رفع الانتاجية، التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع، وكذا مراقبة عملية تنفيذ الخطط والبرامج، ولذا فإن المؤسسة تسعى لتفادي الوقوع في المشاكل الاقتصادية والمالية لأصحابها من جهة وللمجتمع من جهة أخرى، إذ في حالة وقوع المؤسسة في الإفلاس الناتج عن سوء استعمال عوامل الإنتاج أو عن سوء تخطيطها، فهي تكلف المجتمع عدم تلبية رغباته، وحتى عند إعادة تمويلها من طرف الدولة إذ كانت مؤسسة عمومية، فإن المجتمع يتحمل هذه التكلفة.

2. الأهداف الاجتماعية:

بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية التي تحاول المؤسسة تحقيقها فهي تسعى دائما إلى تحقيق أهداف أخرى ذات طابع اجتماعي، والتي تتمثل فيما يلي:

• ضمان مستوى مقبول من الأجور:

يعتبر العمال في المؤسسة من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها، حيث يتقاضون أجورا مقابل عملهم بها، إلا أن مستوى وحجم هذه الأجور يتراوح بين الانخفاض والارتفاع وهذا حسب طبيعة المؤسسات، طبيعة النظام الاقتصادي، مستوى المعيشة في المجتمع، حركة سوق العمل وغيرها من العوامل وغالبا ما تحدد قوانين من طرف الدولة تضمن للعامل مستوى من الأجر يسمح له بتلبية حاجاته وهذا ما يسمى بالأجر الأدنى المضمون.

وبالتالي فهي عن طريق ضمان دخل لموظفيها، فهي تساهم أيضا في خلق طلب فعال في المجتمع على السلع والخدمات.

• تحسين مستوى معيشة العمال:

التطور السريع الذي تشهده المجتمعات في الميدان التكنولوجي، جعل العمال في حاجة إلى تلبية رغبات تتزايد باستمرار، وهذا بظهور منتجات جديدة، نتيجة التطور الحضاري لهم، تغير أذواقهم وتحسنها هذا ما يدعو إلى تحسين وعقلنة الاستهلاك، الذي يكون بتنوع وتحسين الإنتاج، توفير إمكانيات مالية ومادية للعمال من جهة وللمؤسسة من جهة أخرى.

• إقامة أنماط استهلاكية معينة:

تقوم المؤسسات الاقتصادية عادة بالتصرف في العادات الاستهلاكية لمختلف طبقات المجتمع، وهذا بتقديم منتجات جديدة أو أن طريق التأثير في أذواقهم بواسطة الإشهار وهذا لمنتجات قديمة أو جديدة، عادة ما تكون في غير صالح المجتمع وغالبا ما تكون في صالح المؤسسات.

• الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال:

تتوفر داخل المؤسسة علاقات مهنية واجتماعية بين أشخاص قد تختلف مستوياتهم العلمية وانتماءاتهم الاجتماعية والسياسية، إلا أن دعوتهم إلى التماسك والتفاهم هو الوسيلة الوحيدة لضمان الحركة المستمرة للمؤسسة، وهذه العملية لها دور فعال في خلق وتطوير العلاقات، باعتبار الأفراد في المؤسسة جزء مهم يؤثر فيها بمختلف الطرق والوسائل.

• توفير تأمينات ومرافق للعمال:

توفر المؤسسة بعض التأمينات مثل التأمين الصحي، التأمين ضد حوادث العمل، التقاعد... الخ، كما أن تخصص مساكن سواء كانت وظيفية أو عادية، بالإضافة إلى المرافق العامة مثل تعاونيات الاستهلاك، المطاعم،... الخ.

3. أهداف ثقافية:

تعتبر المؤسسة متعامل اقتصادي مستقل ينشط في المجتمع وبالتالي فهي تتميز بسلوكيات معينة قد تؤثر في الجانب الثقافي لهذا المجتمع، وذلك من خلال تدريب العمال المبتدئين ورسكلة القدامى هذا ولأنه مع تطور السريع الذي تشهده وسائل الإنتاج وزيادة تعقيدها، تجد المؤسسة نفسها مجبرة على تدريب عمالها

الفصل الأول:..... إطار نظري للسيولة والربحية في المؤسسة الاقتصادية

الجدد، بإعطائهم إمكانية استعمال هذه الوسائل بشكل يسمح استغلالها استغلالاً عقلانياً، كما أن عمالها القدامى قد يجدون أنفسهم أما آلات لا يعرفون تحريكها أحياناً مما يضطر المؤسسة إلى إعادة تدريبهم عليها أو على الطرق الحديثة للإنتاج أو التوزيع وهذا ما يسمى بالرسكلة.

كل هذا يؤدي إلى استعمال الكفاءات استعمالاً جيداً، مما يؤثر على مردودية المؤسسة خاصة وعلى الدخل الوطني عامة.

4. الأهداف التكنولوجية:

تتمحور الأهداف التكنولوجية أساساً حول عملية البحث والتنمية، حيث تعمل المؤسسات على توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الانتاجية علمياً، وترصد هذه العملية مبالغ مهمة تصل إلى نسبة عالية من الأرباح وهذا حسب حجم المؤسسة إذ يتناسب معها طردياً.

وهذا البحث يمثل نسبة عالية من الدخل الوطني في الدول المتقدمة وخاصة في السنوات الأخيرة، إذ تتنافس المؤسسات فيما بينها للوصول إلى أحسن طريقة انتاجية وأحسن وسيلة، مما يؤدي إلى التأثير على الإنتاج ورفع المردودية الإنتاجية.

ثانياً. وظائف المؤسسة الاقتصادية:

1. **الوظائف الإدارية (تخطيط، تنظيم، قيادة، رقابة، توجيه):** وهي الوظيفة التي تسمح بتعبئة كل قدرات المؤسسة على جميع المستويات من أجل تحقيق الأهداف العامة، وإذا استطاعت الإدارة أن تصل إلى المستوى المطلوب من التنظيم، يعني هذا أنها قد وفرت للمؤسسة فرص النجاح الموجودة، حيث أن التنظيم عبارة عن تحديد وتوزيع للمسؤولية التي يتم بها توزيع نشاط المؤسسة على الأفراد العاملين بها، سواء كانوا منفردين أو مشرفين، مع تحديد العلاقة بين هؤلاء الأفراد بناء على هذه المسؤوليات، وبالتالي يشكل الإطار الذي ينبغي أن تعمل المؤسسة ضمنه لضمان الاستمرار والتوسع.

2. **وظيفة التمويل:** مع اتساع السوق والمنافسة أصبح التمويل بالمواد الأولية من أهم الوظائف التي تشغل المسيرين، فهو بالتأثير المباشر على التكلفة والسعر وجودة المنتج وحجم المبيعات.

3. **وظيفة التسويق:** تشكل هذه الوظيفة وجه المؤسسة التي تظهر به في السوق، فهي تتكفل لعرض المنتج على الزبون، وتشهره لتحويله إلى أرباح، وهي تشكل الرابط الأساسي بين المؤسسة ومختلف الأقسام (بحوث، إنتاج،...) والزبون المستهدف.

4. **وظيفة الإنتاج:** تعتبر من أهم الوظائف، فالمؤسسة تتكون من أقسام وورشات التي تتغير من حيث الكم والحجم حسب متطلبات الإنتاج الذي يحدد التوزيع والتبادل والاستهلاك.

5. **وظيفة الموارد البشرية:** هي من الوظائف المنتشرة بشكل كبير في المؤسسات الاقتصادية، وتهتم بصياغة الخطط، وكافة الأشياء المتعلقة بإدارة الموارد البشرية في المؤسسة.

6. **الوظيفة المالية:** تعبر عن أوجه النشاط الإداري للمؤسسات المتعلقة بتنظيم حركة الأموال، إذ يقع على عاتق هذه الوظيفة توليد المعلومات المالية والتكليفية اللازمة لأغراض التخطيط والرقابة بالنسبة لمختلف العمليات والأنشطة، وكذا تلخيص المعاملات المالية والتجارية على اختلاف أنواعها بكيفية تناسب المعنيين باستعمالها سواء كانوا من داخل المؤسسات أو من خارجها، وسيتم تناول هذه الوظيفة في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية

أولاً. تعريف وأهمية الوظيفة المالية:

1. **تعريف الوظيفة المالية:** تعريف الوظيفة المالية يطرح مشاكل عديدة على مستوى النظرية أكثر ما تبرز على مستوى التطبيقي لتسيير المؤسسات، وفيما يلي أهم التعاريف التي قدمت للوظيفة المالية:

✓ الوظيفة المالية هي تلك التي تهتم بالحصول على الأموال اللازمة للمؤسسة وإدارة هذه الأموال وحسن استغلالها في المشروعات الاستثمارية.

✓ الوظيفة المالية هي مجموعة المهام والمعطيات التي تسعى في مجموعها إلى البحث عن الأموال في مصادرها الممكنة بالنسبة للمؤسسة في إطار محيطها المالي، بعد تحديد الحاجات التي تريدها من الأموال

ومن خلال برامجها وخططها الاستثمارية، وكذا برامج تمويلها وحاجاتها اليومية.¹

✓ هي الوظيفة التي تهتم بالحصول على الأموال اللازمة للمؤسسة وإدارة هذه الأموال.²

¹ ناصر دادي عدون، اقتصاد مؤسسة، دار المحمدية، الجزائر، ط1998، ص 285.

² جميل أحمد توفيق وعلى شريف، الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص 18.

الفصل الأول:..... إطار نظري للسيولة والربحية في المؤسسة الاقتصادية

✓ هي وظيفة تختص باتخاذ القرارات في مجال الاستثمار وفي مجال التمويل كما تختص بالتخطيط المالي والرقابة المالية.¹

2. أهمية الوظيفة المالية:

تتمثل أهمية الوظيفة المالية إلى حد كبير على حجم المشروع، كما تمارس هذه الوظيفة بصفة عامة من خلال الإدارة المحاسبية، بينما تزداد أهميتها مع نمو المشروع ولذلك تبرز الإدارة المالية أي كوحدة مستقلة ذات علاقة مباشرة برئيس القطاع المالي.

تختص الوظيفة المالية في بداية نشاطها بمنح الائتمان ومتابعته وقد يتطلب ذلك تحليل ومتابعة المراكز المالية للعمال الذين يتعاملون مع المؤسسة لتحصيل مستحقاتها.

ومع كبر حجم المشروع، يزداد نشاط الوظيفة المالية ليشمل تقييم ومتابعة المركز المالي الحصول على الائتمان قصير الأجل، ثم يتطرق الأمر لاتخاذ القرارات المتعلقة بالأصول الثابتة سواء من حيث نوعيتها أو مصادر تمويلها، ثم تلك القرارات الخاصة بالتصرف في الأرباح وفقا لسياسات المؤسسة وظروفها المالية.

يتضح مما سبق أن الوظيفة المالية ضرورية وبصفة خاصة في ظل الحكم الكبير من المشروعات، فقد تستند هذه الوظيفة إلى الإدارة المحاسبية كما في المشروعات الصغيرة، أو تستند إلى إدارة مستقلة وهي الإدارة المالية كما في المشروعات الكبيرة، ويعني هذا لضرورة وجود هذه الوظيفة وبأي شكل من التبعية بحيث يمكن استخدام الأساليب الفنية في تحليل المركز المالي، وتقييمه، وممارسة الأنشطة والمهام بحيث يمكن في النهاية من تعظيم العائد.²

ثانيا. أهداف الوظيفة المالية:

1. زيادة القيمة الحالية للمؤسسة: وهي عبارة عن القيمة الحالية للأرباح النقدية المتوقع الحصول عليها من قبل حملة الأسهم وينظر الاقتصاديون لتحقيق هذا الهدف بأن يجرى التركيز على زيادة الإنتاج واستثمار الأموال لحد أقصى ممكن بقصد تضخيم الربح وهو الهدف الأساسي للمستثمرين، أما المليون فلم يقبلوا بفكرة تعظيم الربح كهدف للإدارة المالية لعدة اعتبارات منها:

✓ أن الأرباح لا تعكس الشكل المناسب للاستخدام الأمثل للموارد.

✓ أن الربح الأقصى لا يأخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية التي تم فيها تحقيق الربح.

2. المحافظة على سيولة المؤسسة لحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية: وتعني بالسيولة توفير أموال سائلة كافية لدى المؤسسة لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها أو هي القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسارة.

3. الربحية: ان الربحية هي هدف أساسي للإدارة المالية في جميع المؤسسات ومن خلاله يستمر بقاء المؤسسة بها الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة، كما أن مقياس عام لقياس كفاءة الإدارة لاستخدام الموارد استخداما أمثل لتحقيق عائد مناسب.

4. تحقيق عائد مناسب على الاستثمار: وهو مقياس اخر من مقاييس الربحية وعن طريقه يمكن معرفة الأرباح المحققة من استثمار جميع الأموال العاملة في المؤسسة، أيا كان مصدر هذه الأموال من خارج المؤسسة أو من داخله، ولذلك يدخل بالحساب هذا اعتبار الأرباح الناجحة من العمل الأساسي للمؤسسة في أرباح أخرى.

المبحث الثاني: عموميات حول السيولة

تعد السيولة وتوفيرها من الأهداف الأساسية للمؤسسات الاقتصادية، وذلك لاحتياجها المستمر إلى مستويات محددة من السيولة لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيد استحقاقها، لذا سنتناول في هذا المبحث المفاهيم المختلفة للسيولة، أهميتها ومصادر ها.

المطلب الأول: تعريف وأهمية السيولة

تعتبر السيولة من الأهداف البالغة الأهمية التي تسعى إلى تحقيقها الإدارة المعاصرة، ويرجع ذلك إلى كون السيولة تمثل الهدف القصير الأجل الذي تدور حوله جملة من القرارات المالية ضمن حركة القرارات الشاملة والكاملة التي تمارسها الإدارة المالية للمؤسسة.

¹ منير ابراهيم هندي، الادارة المالية(مدخل تحليلي معاصر)، المكتب العربي الحديث، مصر، ط2، 1991، ص08.

² عبد الغفار حنفي، أساسيات الإدارة المالية (دراسات الجدوى، تحليل مالي، هيكل رأس المال، سياسات توزيع الأرباح)، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2003، ص 222.

الفصل الأول:..... إطار نظري للسيولة والربحية في المؤسسة الاقتصادية

أولاً. تعريف السيولة:

للسيولة عدة تعاريف أهمها:

السيولة في معناه المطلق تعني النقدية، أما في معناها الفني فتعني قابلية الأصل للتحويل إلى أصول سائلة من أجل مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حالياً أو في غضون فترة قصيرة، وبالتالي فالسيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين نقدية الأصول سهلة التحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر وبين التزامات مستحقة مطلوب الوفاء بها.¹

كما يعبر مصطلح السيولة عن:

النقد الجاهز: وهو النقد الموجود في الصندوق في حساب المؤسسة لدى البنك مضافاً إليه الرصيد غير المستعمل من الاعتماد المتفق مع البنك (أي جاري مدين).²

سيولة الموجود: أي سيولة الأصل، وتعني سرعة أو سهولة تحول الموجود إلى نقد جاهز دون خسائر، إن جميع الموجودات المتداولة هي موجودات سائلة إلا أنها تتفاوت من حيث شدة سيولتها، فالنقد هو المعيار المطلق للسيولة، وبموجبه تتحدد سيولة الموجود.³

سيولة المنشأة: وتعني قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الوقت المحدد للوفاء و حسب السير الطبيعي للأمور أي دون أن تحتاج لأن تقترض أو لا تقترض أو لأن بيع موجودات غير معدة أصلاً للبيع لكي تسد التزاماتها.⁴

وتعني السيولة أيضاً بالنسبة للمؤسسة قدرتها على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل سواء كانت المتوقعة منها أو غير المتوقعة، عند استحقاقها من خلال التدفقات النقدية الناتجة عن مبيعاتها و تحصيل ذممها بالدرجة الأولى، و من خلال الحصول على النقد من المصادر الأخرى بالدرجة الثانية.⁵

كما تعرف السيولة على أنها: النقود المتوفرة لدى المؤسسة لمواجهة التزاماتها الاقتصادية وتعبر على مدى سرعة تحويل الاستخدام (الأصل) إلى سيولة، وهي النقود السائلة و الجاهزة لمعاملات المؤسسة.⁶ ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن السيولة: هي القدرة على توفير الأموال بكلفة معقولة لمواجهة الالتزامات عند تحققها، كما يمكن تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسارة

ثانياً. أهمية السيولة:

تهتم الشركة بالسيولة بغرض أداء الالتزامات قصيرة الأجل عند حلول أجل استحقاقها، لأن التوقف عن سداد هذه الالتزامات يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمساهمين، مما يترتب على ذلك التأثير على الأوضاع الحالية والمستقبلية للشركة⁷، و تساعد على تقادي البيع الاضطراري لأصولها بأسعار جد منخفضة عن قيمتها الحقيقية، وعامل مهم في خلق و تعزيز ثقة المتعاملين معها حيث تؤكد لهم بأنها قادرة على الاستجابة على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها وخاصة الطارئة.

وتتبع أيضاً أهمية السيولة في المؤسسة الاقتصادية بأن السيولة تمثل أهمية خاصة لكل من الإدارة الداخلية وكذلك لأطراف الخارجية مثل المقرضين وحملة الأسهم، أي أن هناك كثير من الشركات الرابحة إلا أنها تعاني من مشاكل في السيولة بحيث أن هذه الشركات لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها كاملة في مواعيد استحقاقها، وأن استمرار مثل هذه المشاكل يمكن أن يؤدي إلى اختفاء هذه الشركات من دنيا الأعمال، لذا فإن الهدف الرئيسي للسيولة هو دور المدافع عن تأمين بقاء واستمرار الشركات في الأجل الطويل خصوصاً الأسواق المالية.

وتوفر السيولة أيضاً يحقق العديد من المزايا للمؤسسة منها:

¹ عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، شارع زكريا غنيم، ج4، ص 230.

حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، شارع الجامعة الأردنية، ص93.

² المرجع نفسه، ص93.

³ المرجع نفسه، ص94.

⁴ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، ط2، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص23.

⁵ أميرة بالعجول، أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص11، (بحث منشور).

⁶ عبد الغفار حنفي، مدخل معاصر في الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص254.

الفصل الأول:..... إطار نظري للسيولة والربحية في المؤسسة الاقتصادية

- تعزيز الثقة بالمؤسسة من قبل المتعاملين معها؛
- الوفاء بالالتزامات عند تاريخ استحقاقها؛
- مواجهة الأزمات عند وقوعها؛
- السيولة عبارة عن هامش أمان لدى المؤسسة.

المطلب الثاني: مصادر السيولة

وتمثل مصادر السيولة في المؤسسة في مصدرين أساسيين هما:¹
أولاً. المصادر الداخلية للسيولة: وتشمل الاحتياطات الأولية والثانوية:
1. الاحتياطات الأولية: وتتكون هذه الاحتياطات من:

- **النقد في الصندوق:** وهو مقدار الأموال النقدية والعملة الأجنبية في خزانة المؤسسة، وتسعى المؤسسات الى أن يكون مستوى النقد في الصندوق لأدنى حد ممكن للأسباب التالية:
 - احتمال التلاعب بالنقدية من قبل الموظفين؛
 - احتمال السرقة والسطو على المؤسسة وخاصة في المناطق الريفية وغير المستقرة؛
 - لأنه يعتبر أموالاً مجمدة ولا تدر ربحاً على المصرف.
 - **النقد لدى البنك أو المصارف الأخرى:** وهي ودائع المؤسسة الموضوعة لدى البنك.
 - **المستحقات لدى المصارف التجارية:** والتي تتضمن كل الودائع التي تودعها المؤسسات لدى البنوك، ويتوجب على المؤسسات أن تحتفظ باحتياطات في البنوك.
 - **الصكوك تحت التحصيل:** وتمثل الصكوك المودعة في البنوك والتي لم يتم استلام قيمتها لحد الآن.
2. **الاحتياطات العامة:** وهي مجموعة الأموال النقدية وشبه النقدية والتي يمكن توظيفها في أنشطة استثمارية متعددة، ويشير العديد من الباحثين الى أن الاحتياطات العامة هي الأموال النقدية سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية.

3. **الاحتياطات الثانوية:** وهي عبارة عن الاستثمارات قصيرة الأجل، والتي يمكن تحويلها الى نقد سائل عند الحاجة. وتحقق هذه الاحتياطات في مجال السيولة فوائد متعددة منها:
- تساهم في تدعيم الاحتياطات الأولية؛
 - تساهم كذلك في تحقيقها لبعض أرباح المؤسسة.
- ثانياً. المصادر الخارجية للسيولة:

1. **التمويل الإسلامي:** يعد نظام التمويل في البنوك الإسلامية نظاماً مستقراً ومرن يهدف الى ترسيخ مبدأ التعاون والحرية، حيث تحكمه قيم وقواعد تعود بالمنفعة على طرفي التبادل وبالتالي لا يربح طرف على حساب الآخر. ويعتبر التمويل الإسلامي بمثابة تقنيات تمويلية بديلة للنظام المعمول به في البنوك الكلاسيكية المبني أساساً على سعر الفائدة، على سبيل المثال نذكر من الصيغ التمويلية ما يلي:
- **الاستثمار أو التمويل بالمضاربة:** البنك هو الممول والمستثمر صاحب الفكرة؛
 - **التمويل بالمشاركة:** البنك يساهم في التمويل؛
 - **التمويل بالمرابحة:** البنك يتكفل بشراء التجهيزات ووسائل الإنتاج.
2. **التأجير التمويلي:** وهي عبارة عن تقنية تمويل الاستثمارات، تتم عن طريق عقد بين المؤجر والمستأجر لتأجير أصل منقول أو عقار خلال مدة معينة، مقابل التزام المستأجر بدفع أقساط.²
3. **التمويل عن طريق رأس المال المخاطر:** ويعرف تمويل رأس مال المخاطر بأنه التغيير الهيكلي في الإدارة المالية للمؤسسة الفردية أو العائلية من خلال عميل له صفة شريك في المؤسسة يمول ويوجه قرارات الاستراتيجية للمشروع، ويهدف في المقابل الى تحقيق مردودية على المدى الطويل.
4. **التمويل عن طريق السوق المالي (البورصة):** ويكون اما عن طريق التمويل بإصدار أسهم عادية أو ممتازة يعتبر من قبيل المشاركة في رأس المال، أو عن طريق التمويل بإصدار السندات فهو تمويل بالمدىونية طويلة الأجل.

سيرين سميح أبو رحمة، السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، سنة 2009، ص 22.21.

²مصطفى رشيد شبيحة، النقود والمصارف والائتمان، ط1، الدار الجامعية الحديثة، الإسكندرية، ص314.

الفصل الأول:..... إطار نظري للسيولة والربحية في المؤسسة الاقتصادية

المطلب الثالث: مؤشرات قياس السيولة

ويقصد بنسب السيولة تلك النسب التي تقيس أو تهدف إلى تحليل وتقييم رأس المال العامل والتعرف على درجة سيولة المشروع على المدى القصير¹، وتشير السيولة عموماً على قدرة الشركة على مقابلة التزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها، بمعنى أن الأصول التي تكون رأس المال تتحول إلى نقدية والتي بدورها تستخدم في سداد تلك الالتزامات قصيرة الأجل.

ويهتم المحللون الماليون بصفاتهم ممثلون عن الدائنين أساساً بنسب السيولة ومقدرة المؤسسة على الدفع في الأجل القصير عن طريق دراسة العلاقة بين عناصر الأصول المتداولة والخصوم المتداولة بقائمة المركز المالي، يرجع هذا الاهتمام إلى مقدرة المؤسسة على سداد التزامات قصيرة الأجل قد تكون مؤشر جيداً في الحكم على مقدرتها على سداد الالتزامات طويلة الأجل².

هذا وتتضمن نسب السيولة عدة نسب فرعية هي:

1. نسبة التداول:

وهي أكثر نسب السيولة استخداماً، وتسمى بنسبة صافي رأس المال العامل، وتعبر هذه النسبة عن عدد مرات تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة التي تستحق سدادها خلال سنة مالية، ويتم حساب هذه النسبة من خلال قسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة، وتأخذ النسبة الصيغة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

وتتكون الأصول المتداولة من النقدية وتلك الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة مالية واحدة، مثل الاستثمارات قصيرة الأجل، الذمم المدينة، المخزون، والمدفوعات مقدماً.

أما الالتزامات المتداولة فتكون من المستحقات والديون التي يتوجب على المؤسسة أن تقوم بسدادها خلال نفس الفترة المالية لذا فإنها تتكون من: الدائنون، أوراق الدفع، مستحقات الدفع، القروض قصيرة الأجل.

و يقوم المحلل المالي عادة بالحكم على مؤشرات هذه النسبة من خلال مقارنتها بالمعيار النمطي المتعارف عليه (1:2)، حيث يشير المعيار إلى ضرورة أن تحتفظ المؤسسة بدينارين على الأقل من الأصول المتداولة لكل دينار واحد من الالتزامات، وهو ما يساعد المؤسسات على سداد الديون في المدى القصير دون أن تتأثر الأنشطة المختلفة فيها بهذا السداد، هذا طبعاً مع الأخذ بالاعتبار أن الأصول المتداولة لا تتمتع بنفس الدرجة من السيولة، إلا أنه يجب الإشارة إلى أن ارتفاع نسبة التداول بشكل كبير لا يعني بالضرورة مؤشراً إيجابياً بل قد يعني تكديس الأموال و عدم قدرة المؤسسة على استثمارها بشكل صحيح، كما أن انخفاض مؤشر هذه النسبة قد لا يعني مؤشراً سلبياً بالضرورة، إذا كانت الأصول المتداولة للمؤسسة تتمتع في معظمها بدرجة عالية من السيولة³.

2. نسبة السيولة السريعة:

توضح نسبة السيولة النقدية أو السريعة مقدار النقدية المتاحة لدى المنشأة في وقت معين لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل، وتختلف تلك النسبة عن نسبة السيولة السريعة بأنها تهتم بالنقدية وما في حكم النقدية من استثمارات في الأوراق المالية، وتستخدم تلك النسبة للتعبير عن مدى كفاية الأصول النقدية السائلة والمقابلة للتسييل بسهولة ومدى كفايتها لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل والديون المستحقة السداد في العام القادم دون الاضطرار إلى بيع أصول متداولة⁴، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

¹دريد كمال ال شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2007، ط2، 2009، ص83.

²أمين السيد احمد لطفي، التحليل المالي الأساسي للاستثمار في الأوراق المالية، دار النهضة العربية، مكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2000، ص197.

³ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، جامعة الزيتونة، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ط2، 2009، ص130، 131.

⁴أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 341.

نسبة السيولة السريعة = الأصول الجارية - المخزون / المطلوبات المتداولة

وقد تم استبعاد المخزون السلعي من مكونات الأصول المتداولة وذلك ليس لعدم أهميته وإنما بسبب بطئ تحويله إلى نقدية أو بسبب عدم التأكد من بيعه.¹ ويقصد بالأصول السائلة مجموع الأصول المتداولة مطروح منه المخزون السلعي والمصروفات المدفوعة مقدماً.

وهذه النسبة مماثلة لنسبة التداول، إلا أنها لا تشمل على مخزون البضاعة كأصول يمكن تصفيتها بالسرعة المطلوبة، وبالتالي فإن هذه النسبة تستخدم معايير أكثر تشدداً في قياس قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل، هذا ويتطلع المحللين الماليين إلى سيولة سريعة مقدارها (1:1) كهدف مقبول لهذه النسبة.

وتجدر الملاحظة إلى أن استبعاد المخزون من الأصول المتداولة يأتي من مخاطر عدم دورانها (أي قد يكون مخزوناً راكداً)، لذلك لا بد من التأكد من معدل دوران المخزون قبل استبعاده، فإذا كان معدل الدوران يتناسب مع معدلات السوق فإنه من الأجدر استخدام نسبة التداول.²

3. نسبة النقدية:

وتعتبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها النقدية قصيرة الأجل في لحظة معينة،³ كما تستخدم لمعرفة مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية على سداد التزاماتها باستخدام موجوداتها النقدية، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{النقدية}}{\text{إجمالي الخصوم المتداولة}}$$

أو بعلاقة أخرى:

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

تعتبر نسبة السيولة الجاهزة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة، حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة، لأن من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزون إلى سيولة جاهزة، كما يصعب علينا تحويل القيم الغير جاهزة إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق.

إذا كانت النسبة مرتفعة فهذا يعد مؤشر إيجابي عن سيولة المؤسسة لأنها دليل على انخفاض مخزونها السلعي وذلك بسبب ارتفاع الطلب، واعتمادها سياسة البيع النقدي ولذلك يكون عنصر المدينين منخفض أيضاً وكذلك الأمر قد تكون الخصوم المتداولة منخفضة بسبب اعتماد سياسة الشراء النقدي للسلع والخدمات.⁴

4. نسبة رأس المال العامل الصافي:

تحسب نسبة صافي رأس المال العامل إلى المطلوبات المتداولة وفق الصيغة التالية:

¹ حمزة محمود الزبيدي، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل المالي، ط1، رام الله، فلسطين، 2008، ص33.

² فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط1، رام الله، فلسطين، 2008، ص33.

³ محمد صالح الحناوي وآخرون، أساسيات الإدارة المالية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2001، ص75.

⁴ منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل لصناعة القرار، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص75، 74.

نسبة صافي رأس المال العامل = صافي رأس المال العامل / المطلوبات المتداولة

وتمكن نتيجة هذه النسبة مقدار الضمان الإضافي الذي تمنحه الموجودات إلى الدائنين لأجل قصير إضافة إلى ما يوازي ديونهم (التزاماتهم على المؤسسة) في الموجودات المتداولة، وضمن علاقة النسبة فإن ارتفاعها يعني تحسناً واضحاً في السيولة ويدعم علاقتها مع الجهات التمويلية المختلفة، والتي ترى في هذه النسبة مستوى الضمان الذي تمنحه الموجودات المتداولة عن تقديمهم القروض للمؤسسة، وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض النسبة يشير إلى تدهور في السيولة.

ورغم أنه لا توجد حدود نموذجية لهذه النسبة إلا أن ارتفاعها الكبير عن المعيار المستخدم في المقارنة، إلا أنها قد تشير إلى أن الاستثمار في الموجودات المتداولة بحجم يتجاوز الحدود الاقتصادية المرغوبة فيه، وربما تشير أيضاً إلى ضعف كفاءة الإدارة في استخدام مزايا القروض القصيرة الأجل بسبب قلة استخدام المؤسسة لها، ولذلك فإن حدود هذه النسبة تثير تخفيضات كثيرة للمحل بشأن تقييم الأداء في المؤسسات الأعمال وفيما إذا كانت الإدارة في مركز قوة أو في حالة ضعف.¹

المبحث الثالث: عموميات حول الربحية

تعد الربحية من الأهداف الأساسية التي تصبوا أي مؤسسة اقتصادية إلى تحقيقها وفي سبيل ذلك تبذل كل طاقاتها الممكنة وتجند كافة إمكانياتها ووسائلها المتاحة، وذلك بغرض الوصول إلى النتائج المرجوة التي تجسد هذه الغاية وبالتالي ضمان الاستمرارية، وبغية قياس هذه الربحية استخدمت عدة مؤشرات نحاول من خلال هذا المطلب التعرف لها وذلك بعد إعطاء بعض المفاهيم حول الربحية.

المطلب الأول: تعريف وأهمية الربحية وعلاقتها بالسيولة

أولاً: تعريف الربحية:

تعد الربحية الهدف الأساسي لجميع المؤسسات، والأمر لإبقائها واستمرارها، والغاية التي يتطلع إليها المستثمرون، ويتعلق هذا الهدف من خلال قراراتين مهمين هما: قرار الاستثمار وقرار التمويل.

● **قرار التمويل:** هو القرار المتعلق بكيفية الاختيار للمصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمؤسسة لتمويل الاستثمار في موجوداتها، بشكل يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن، وذلك من خلال الاستفادة من ميزة التوسع في الاقتراض الثابت الكلفة، ولكن دون تعرضهم للأخطار التي يمكن أن تنتج عن المبالغة في الاقتراض.

● **قرار الاستثمار:** وفق افتراض نظرية تسلسل مصادر التمويل فإن الأرباح المحتجزة تأتي في مقدمة مصادر التمويل، ثم تتبعها القروض، ثم إصدار أسهم جديدة، وبناء عليه يصبح من المتوقع أن تنجح المنشأة التي تتميز بارتفاع معدل ربحيتها، وتتاح لها فرصة احتجاز الأرباح إلى الاعتماد بدرجة أقل على الأموال المقترضة، وبدرجة أكبر على حقوق الملكية المتمثلة في الأرباح المحتجزة، وبناء عليه تتوقع علاقة عكسية بين الربحية ونسبة الديون، والسبب في ذلك هو أن المنشآت التي تتمتع بربحية وتواجه فرص استثمارية جيدة، ستلجأ إلى التمويل الخارجي، وستبدأ بالزيون قبل إصدار حقوق الملكية، ووفقاً لمبدأ التسلسل في استخدام مصادر التمويل فإن هذا من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع مستوى الديون في المنشأة على جانب آخر، وعليه فإن المنشآت التي تتمتع بربحية مرتفعة تواجه فرصاً استثمارية جيدة، لأنها تستخدم أرباحها في تمويل الاستثمارات.²

وقبل التطرق إلى مفهوم الربحية يجب الإشارة أولاً إلى مفهوم الربح، وله عدة مفاهيم من بينها:

1. **المفهوم الاقتصادي:** يعبر الربح عن مقدار التغيير في القيمة المضافة للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.³

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 120، 121.

² فهد محمد سعد المحجان، تحليل العلاقة بين خصوصية السيولة والربحية والمديونية السابقة وبين المزيج التمويلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2012م، ص 22، 23.

³ عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 26.

الفصل الأول:..... إطار نظري للسيولة والربحية في المؤسسة الاقتصادية

2. المفهوم المحاسبي: فهو يعبر عن الفرق بين الدخل المحقق من قبل وحدة اقتصادية، خلال فترة زمنية معينة والمصروفات التي تكبدتها هذه الوحدة لتحقيق هذا الدخل.¹ في حين تعرف الربحية على أنها العلاقة بين النتائج التي تحققتها المؤسسة ورقم الأعمال الخاص بها، بحيث يعتبر رقم الأعمال في هذه الحالة المتغير المعبر عن نشاط المؤسسة، أي أن الربحية تعبر عن مقدار الأرباح التي تحققتها المؤسسة مقابل كل وحدة واحدة من إجمالي رقم الأعمال.² كما عرفت أيضا على أنها التجسيد الفعلي للنتائج المحققة من طرف المؤسسة والتي تهتم بجهات متعددة وفئات مختلفة (أملاك المساهمين، المقرضين، الموردون، العمال... الخ)، وهذا ما جعل مفهومها أكثر نسبية يتحدد و يرتبط بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها كل جهة من هذه الجهات.³ وبالتالي فالربحية هي الهدف الأساسي لجميع المؤسسات وأمر ضروري لبقاءها واستمرارها، وغاية يتطلع إليها المستثمرون، ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة، وهي أيضا أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها، لذا نجد أن جهدا كبيرا من الإدارة المالية في المؤسسة يوجه بالدرجة الأولى نحو الاستخدام الأمثل للموارد بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن لأصحابها، لا تقل قيمته عن العائد الممكن تحقيقه على الاستثمارات البديلة التي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر، أي قدرة الشركة على استخدام مواردها لتوليد إيرادات تتجاوز نفقاتها، أي جني الأرباح من عملياتها، وتعد الربحية واحدة من أربع لبنات أساسية للتحليل المالي للبيانات وأداء المؤسسة ككل، والكفاءة، الملاءة المالية، وأفاق السوق. ويختلف الربح عن الربحية يتمثل في:⁴

أن الربح يمثل صافي الدخل الذي يظهره جدول حسابات النتائج، الذي يمثل الفرق بين إيرادات المؤسسة وبين مصاريفها.

فالربح والربحية ليسا متماثلين، فالربح هو رقم مطلق يحدد مقدار الدخل أو الإيرادات التي تتجاوز التكاليف أو النفقات التي تقوم بها المؤسسة ويتم احتسابها كإجمالي الإيرادات مطروحا منها إجمالي المصروفات وتظهر في بيان إيرادات المؤسسة، بغض النظر عن حجم أو نطاق العمل أو الصناعة التي تعمل فيها، فإن هدف المؤسسة دائما تحقيق الربح.

في حين ترتبط الربحية ارتباطا وثيقا بالربح، ولكن مع اختلاف رئيس واحد، حيث أن الربح هو مبلغ مطلق فإن الربحية هي قيمة نسبية، فهو المقياس المستخدم لتحديد نطاق ربح المؤسسة فيما يتعلق بحجم النشاط التجاري، بينما الربحية هي مقياس الكفاءة وفي النهاية نجاحها أو فشلها، بمعنى آخر هو قدرة الأعمال على إنتاج عائد على الاستثمار بناء على مواردها مقارنة باستثمار بديل، على الرغم من أن المؤسسة يمكنها تحقيق ربح فإن هذا لا يعني بالضرورة أن المؤسسة مربحة. أما بالنسبة للربحية فهي تشير إلى الربح منسوبا إلى بعض العناصر أو المكونات من الميزانية العمومية أو جدول حسابات النتائج.

ثانيا. أهمية الربحية:

الربحية هي أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في قدرتها على استخدام الموارد الموجودة بحوزتها، و هي تعكس كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح من أصولها التشغيلية وبالتالي يستطيع المستثمرون الحكم على كفاءة الإدارة، وخاصة إذا ما تم قياس ذلك من خلال الأرباح الموزعة إلى الأرباح الصافية. وتتمثل الربحية عادة في قدرة الشركة على توليد الدخل، ويعد تحليل الأرباح مهما جدا للمساهمين كون الأرباح التي يحصلون عليها هي جزء من قيمة الأرباح المتحققة، كما أن قيمة الأرباح تعد ذات أهمية

¹ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية، ط1، مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص60.

² خذيري دلال، دراسة ربحية المؤسسة باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، ص22، 23. (بحث منشور)

³ عبد اللطيف مصيطفى وعبد القادر مراد، أثر استراتيجيات البحث والتطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2013، ص34.

⁴ عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الحرشة، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن ط1، 2007، ص36.

الفصل الأول:..... إطار نظري للسيولة والربحية في المؤسسة الاقتصادية

بالنسبة للدائنين لأنها تمكنهم من تقييم قدرة الشركة على سداد ديونها، وتعد الربحية من المؤشرات المهمة لمعرفة الأداء المالي للشركة.¹

ثالثا. العلاقة بين السيولة والربحية:

يمكن إبراز العلاقة التي تجمع السيولة بالربحية فيما يلي:²

يخضع هدف الإدارة المالية النهائي، وهو تعظيم قيمة المؤسسة الحالية، بشكل كبير لتأثير هدي السيولة والربحية.

وتتحقق ربحية المؤسسة من خلال تشغيل أصول المؤسسة بكفاية، أما السيولة فتحقق من خلال الكفاءة في إدارة عناصر رأس المال العامل، وفي قدرة المؤسسة في الحصول على التمويل القصير الأجل والطويل الأجل.

فالسيولة ضرورية لوفاء المؤسسة بالتزاماتها وتفاذي مشكلات خطر الإفلاس والتصفية إن لم تتوافر السيولة ولو لفترة قصيرة، وفي نفس الوقت، فإن زيادة السيولة عن الحاجة قد يؤدي إلى تخفيض الأرباح نتيجة توظيف المؤسسة لجزء من أموالها في استثمارات ذات عوائد منخفضة.

والربحية ضرورية لقدرة المؤسسة على البقاء والاستمرار، لأن الخسارة المستمرة ستؤدي إلى تلاشي حقوق المساهمين وبدء التهديد لحقوق الدائنين، وهو أمر غير مقبول منهم، وستؤدي بهم إلى التوقف عن مد المؤسسة بأي تمويل جديد والعمل على تقليص التمويل القديم حيث أمكن، ولتحقيق الربحية تسعى المؤسسات لتوظيف أكبر قدر ممكن من أموالها في استثمارات ذات عوائد مرتفعة الأمر الذي يتعارض بشكل عام مع هدف السيولة.

وعليه فإن تحقيق الهدف الأساسي للمؤسسة، وهو زيادة قيمتها الحالية، يتطلب الملائمة بين هدي السيولة والربحية، الأمر الذي يضيف بعدا جديدا إلى وظيفة الإدارة المالية في المؤسسة، وهو التوفيق بين هذين الهدفين المتعارضين، خاصة أن أسباب التناقض بين السيولة والربحية تعود إلى أن تحقيق أحدهما سيكون على حساب التضحية بشيء من الآخر، فزيادة السيولة تعني زيادة الأصول التي لا تحقق عائدا عاليا، وهذا يتعارض مع هدف الربحية وهدف زيادة القيمة الحالية للمؤسسة، كما أن الزيادة في الربحية تتطلب مزيدا من الاستثمار في الأصول الأقل سيولة، وهذا نفسه يتعارض مع هدف السيولة، ويعرض المؤسسة لمخاطر أكبر.

مما تقدم نخلص إلى القول، بأن السيولة والربحية هدفان متلازمان لكنهما متعارضان، لذا يجب على الإدارة المالية للمؤسسة إعطاء عناية خاصة للموازنة بين هذين الأمرين، للآثار السلبية الكبيرة الممكن أن تنشأ عن عدم الموازنة بينهما، وذلك من خلال مراقبة دقيقة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة، حتى لا تكون هناك سيولة زائدة، وفي نفس الوقت عليها أن توجه استثماراتها إلى الغايات الأساسية التي قامت المؤسسة من أجلها دون المبالغة في التوسع على حساب السيولة.

ومن المناسب الإشارة هنا إلى أنه ليس هناك تلازم دائم بين السيولة والربحية، إذ قد يتحقق كلاهما معا فتكون ربحية المؤسسة مرتفعة وسيولتها جيدة، أو تتحقق إحداهما دون الأخرى فتكون ربحية المؤسسة مرتفعة، ومع ذلك قد تعاني من أزمة سيولة، والعكس قد يكون صحيحا.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الربحية

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على ربحية الشركات وهي كالتالي:³

1. درجة المنافسة: إذا كانت المؤسسة لديها قوة احتكارية فلن يكون لدينا منافسة تذكر، لذلك سيكون الطلب أكثر مرونة، وهذا يتيح للمؤسسة زيادة الأرباح عن طريق زيادة السعر. على سبيل المثال: الشركات المربحة للغاية مثل: Google و Microsoft طورت درجة قوتها الاحتكارية، مع منافسة محدودة.

¹ زكريا محمد محي الدين زكريا الأغا، أثر دورة التحول النقدي على ربحية الشركات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2019، 1440، ص 24. (بحث منشور)

² احمد دحان، السيولة والربحية، الموقع المحاسبي الشامل، نقلا عن:

<https://almohasba.blogspot.com/2019/03/blog-post.html>, consulte le : 29/08/2020.

³ احمد دحان، السيولة والربحية، المرجع السابق، ص 25.

الفصل الأول:..... إطار نظري للسيولة والربحية في المؤسسة الاقتصادية

- ومن جهة أخرى إذا كان السوق منافسا جدا فستكون الربحية قليلة، وذلك لأن المستهلكين سيشترون فقط من أرخص المؤسسات، القدرة على المنافسة في السوق هي مدى سهولة دخول الشركات الجديدة إلى السوق، إذا كان الدخول سهلا فستواجه المؤسسات دائما خطر المنافسة، وسيؤدي ذلك إلى تقليل الأرباح.
- 2. قوة الطلب:** على سبيل المثال، سيكون الطلب مرتفعا إذا كان المنتج عصريا، كانت شركات الهواتف المحمولة مربحة خلال فترة ارتفاع الطلب ونمو السوق، المنتجات التي لديها انخفاض سوف تؤدي إلى انخفاض أرباح المؤسسات، نجحت بعض الشركات مثل **Appel**، في تحقيق قوي للعلامة التجارية، مما جعل العملاء يطالبون بالعديد من منتجات **Appel** الجديدة، ومع ذلك في السنوات الأخيرة انخفضت أرباح شركات الهواتف المحمولة لأن الربح المرتفع شجع على زيادة العرض، مما ينفي الزيادة في الطلب.
- 3. حالة الاقتصاد:** إذا كان هناك نمو اقتصادي ستكون هناك زيادة في الطلب على معظم المنتجات، وخاصة المنتجات الفاخرة مع مرونة الطلب للدخل المرتفع، على سبيل المثال سيستفيد منتج السيارات الرياضية الفاخرة من النمو الاقتصادي ولكن سيعانون في أوقات الركود.
- 4. الإعلانات:** يمكن أن تؤدي الحملة الإعلانية الناجحة إلى زيادة الطلب وجعله أكثر مرونة، ومع ذلك فإن زيادة الإيرادات تحتاج إلى تغطية تكاليف الإعلان، في بعض الأحيان أفضل الطرق هي كلمة من الفم، لم يكن من الضروري أن يقوم **You Tube** بالكثير من الإعلانات.
- 5. البدائل:** إذا كان هناك العديد من البدائل لسلع باهظة الثمن فسيكون الطلب على المنتج أعلى، وبالمثل فإن السلع التكميلية ستكون مهمة لأرباح المؤسسة.
- 6. التكاليف النسبية:** أي الزيادة في التكاليف ستؤدي لانخفاض الأرباح، وقد يشمل ذلك تكاليف العمالة وتكاليف المواد الخام وتكلفة الإيجار، على سبيل المثال من شأن تخفيض سعر الصرف أن يزيد من تكلفة الواردات، وبالتالي فإن المؤسسات التي تستورد المواد الخام ستواجه زيادة في التكاليف، إذا كانت المؤسسة قادرة على زيادة الإنتاجية عن طريق تحسين التكنولوجيا فيجب أن تزيد الأرباح، إذا قامت إحدى الشركات باستيراد المواد الخام فسيكون سعر الصرف مهما، انخفاض قيمة الواردات مما يجعلها أكثر تكلفة، ومع ذلك فإن انخفاض سعر الصرف مفيد للمصدرين الذين سيصبحون أكثر قدرة على المنافسة.
- 7. وفورات الحجم الاقتصادية:** ستحتاج المؤسسة ذات التكاليف الثابتة المرتفعة إلى إنتاج الكثير للاستفادة من وفورات الحجم وإنتاج على نطاق الحد الأدنى من الكفاءة، وإلا فإن متوسط التكاليف سيكون مرتفعا جدا، على سبيل المثال في صناعة الصلب رأينا الكثير من الترشيح حيث فقدت المؤسسات متوسطة الحجم قدرتها التنافسية واضطرت إلى الاندماج مع الآخرين.
- 8. الكفاءة الديناميكية:** إذا كانت المؤسسة غير فعالة ديناميكيا، فستزيد التكاليف بمرور الوقت، غالبا ما كان لدى احتكارات الدولة حافز ضئيل لخفض التكاليف، على سبيل المثال، تخلص من فائض المخاض لذلك قبل الخصخصة، لم يحققوا ربحا كثيرا، ولكن بفضل أساليب العمل والحوافز في السوق أصبحوا أكثر كفاءة.
- 9. التمييز في الأسعار:** إذا استطاعت المؤسسة تمييز السعر فستكون أكثر كفاءة، وهذا ينطوي على فرض أسعار مختلفة لنفس السلعة حتى تتمكن المؤسسة من فرض أسعار أعلى على أولئك الذين لديهم طلب غير مرن، وهذا مهم لشركات الطيران.
- 10. الإدارة:** الإدارة الناجحة مهمة لنمو وربحية المؤسسات على المدى الطويل، على سبيل المثال، يكمن أن تؤدي الإدارة الرديئة إلى انخفاض في معنويات العمال، مما يضر بخدمة العملاء ودوران العمال أيضا، قد تعاني المؤسسات من اتخاذ خطط التوسع الخطأ كما حصلت العديد من البنوك على قروض الرهن العقاري عالية المخاطر، لكن هذا أدى إلى خسائر كبيرة، هذا أدى إلى الإفراط في تمديد المؤسسة وفقدان البصر عن أعمالهم السياسية.
- 11. أهداف الشركات:** ليست كل أهداف الشركات تعظيم الربح، قد تسعى بعض الشركات إلى زيادة حصتها في السوق، وفي هذه الحالة سيتم التضحية بالأرباح للحصول على حصتها في السوق، على سبيل المثال، هذه هي استراتيجية **Wal-Mart** و **Amazan**.
- 12. سعر الصرف:** إذا كانت الشركة تعتمد على الصادرات، فإن انخفاض سعر الصرف يزيد من الربحية، كما يجعل الصادرات أرخص للمشتريين الأجانب لذلك يمكن للشركة بيع أكثر، أو اختيار الحصول على هامش ربح أكبر إذا كانت الشركة تستورد المواد الخام فإن الاستهلاك سيؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج.

المطلب الثالث: مؤشرات الربحية

تقيس نسب الربحية مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تحقيق الربح على المبيعات وعلى الأصول وعلى حقوق المالكين، لهذا نجد أن نسب الربحية هي مجال اهتمام المستثمرين والإدارة والمقرضين، فالمستثمرين يتطلعون إلى الفرص المربحة لتوجيه أموالهم إليها، والإدارة تستطيع التحقق من نجاح سياساته، والمقرضون يشعرون بالأمان عند إقراض المشاريع التي تحقق الأرباح أكثر بكثير من تلك التي تحققها¹ وتنقسم نسب الربحية إلى قسمين رئيسيين هما: مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى المبيعات، ومجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى الاستثمارات.

أولاً. مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى المبيعات: وتقيس هذه المجموعة من النسب قدرة المؤسسة على ضبط عناصر المصروفات المختلفة المرتبطة بالمبيعات المتحققة، كما تقيس أيضاً مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات، ويكون بسط هذه المجموعة من نسب الأرباح طبقاً لتعريف محدد، مثل مجمل الربح، أو صافي ربح العمليات أو صافي الربح الشامل، أما المقام فهو يتمثل في صافي المبيعات، ومن أهم هذه المجموعات:²

1. نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات:

كما تعرف هذه النسبة بنسبة هامش الربح، ويتم من خلالها قياس قدرة المنشآت على تحقيق الأرباح من النشاط الرئيسي كمنشآت الاتجار في البضائع في المنشآت التجارية، ويمكن الحصول على هذه النسبة من خلال الصيغة التالية:³

$$\text{نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات} = \text{مجمول الربح} / \text{صافي المبيعات}$$

حيث يستخرج مجمل الربح من خلال الفرق بين صافي المبيعات و تكلفة المبيعات، وتحتسب صافي المبيعات بعد طرح مردودات ومسموحات وخصم المبيعات من اجمالي المبيعات وتبين المؤشرات العالية لهذه النسبة قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من نشاطها الرئيسي، كما أن المؤشرات المتدنية تبين فشل المؤسسة في تحقيق الأرباح من ذلك النشاط، وتدخل عوامل كثيرة في تحديد مؤشرات ارتفاع وانخفاض هذه النسبة مثل أسعار البيع، وحجم المبيعات وكلف المبيعات.

إن تأثير كل تلك العوامل على هذه النسبة يكسبها أهمية خاصة، وهو ما يجعل المحلل المالي يقوم برصد اتجاهاتها عبر الزمن في المنشأة الواحدة، فالحصول على مؤشر عالي لهذه النسبة يشكل نجاحاً لإدارة المنشأة من خلال نجاحها في تقليل كلف المبيعات، أو قدرتها في تحقيق أسعار بيع عالية دون أي تأثير على كلف المبيعات.

وفي نفس الوقت فإن الحصول على نسبة متدنية قد يكون مؤشراً خطيراً يستدعي من المحلل المالي دراسة مستفيضة لأسباب الانخفاض والتي قد تعود بشكل أساسي إلى ارتفاع كلف المبيعات نتيجة لارتفاع كلف مشترياتها أو ارتفاع مصاريف نقلها أو تخزينها.... إلخ، ويمكن أن يكون السبب في ذلك أيضاً الارتفاع في كلف المواد الأولية أو المصاريف الصناعية المباشرة أو انخفاض أسعار البيع بسبب المنافسة الشديدة أو انخفاض الطلب على السلعة، كما قد يكون ذلك مؤشراً على عدم نجاح المؤسسة في استغلال أصولها بشكل جيد وفاعل لتحقيق الأرباح من النشاط الرئيسي.

2. هامش ربح التشغيل (قبل الفوائد والضرائب):

ويعود السبب في احتساب هذه النسبة قبل الفوائد والضريبة والإيرادات والمصروفات الأخرى لعدم سيطرة الإدارة على هذه العناصر، وتوضح هذه النسبة مدى الانخفاض المحتمل في سعر بيع الوحدة قبل أن تبدأ المؤسسة في تحمل الخسارة، ولذلك ينظر لهذه النسبة كمقياس عام لكفاءة التشغيل. ويلاحظ أنه إذا ظل مجمل الربح ثابت نسبياً عبر الزمن في حين أن هامش ربح التشغيل يتضاعف، فإن هذا معناه أن مصاريف

¹ مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 327.

² فيصل محمود الشواربة، مبادئ الإدارة المالية، عميد كلية إدارة أعمال، جامعة مؤتة، 2012، ص 242.

³ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح لمطارنة، مرجع سابق، ص 139، 140.

الفصل الأول:..... إطار نظري للسيولة والربحية في المؤسسة الاقتصادية

التشغيل في المشروع ترتفع بدرجة غير متناسبة مع النشاط، هنا يتعين استخدام تحليل الاتجاهات لكل مصروف منها، حتى يمكن معرفة ماهية المصاريف الضخمة، وبالتالي عزلها، وقيام الإدارة باتخاذ إجراءات الترشيح اللازم لعلاج هذه المشكلة¹ وتحسب هذه النسبة كما يلي:

هامش ربح التشغيل = صافي ربح العمليات قبل الضرائب والفوائد / صافي المبيعات

ثانيا. مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى الاستثمارات: وتهدف هذه المجموعة من النسب إلى قياس قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة، وتعتبر هذه المجموعة من النسب الهامة جدا في تقييم مدى كفاءة إدارة المؤسسة، وتعتبر مجموعة النسب هذه عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام المصادر المتاحة، هذا ويعبر العائد المرتفع عن الكفاءة في الإدارة²، ومن أهم النسب التالية:

1. معدل العائد على الأصول:

يعتبر معدل العائد على الأصول مقياس من مقاييس الربحية، حيث يعبر عن العلاقة بين الأرباح وحجم الأموال المتاحة للإدارة، وهو يقيس القدرة على تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة للإدارة بغض النظر عن طريقة تمويلها، فهو يعكس الأنشطة التشغيلية والاستثمارية للمؤسسة ولا يعكس الأنشطة التمويلية في ربحية المؤسسة.

ويحسب هذا المؤشر بالعلاقة التالية³:

معدل العائد على الأصول = النتيجة الصافية / إجمالي الأصول

ويتكون معدل العائد على الأصول وفق نموذج دوبيونت والذي هو شكل شائع من التحليل المالي، يستخدم لتحليل الربحية بالاعتماد على أدوات تقييم الأداء التقليدية، من عنصرين، هما هامش الربحية، ومعدل دوران الأصول، حيث يقيس العنصرين بيانات مختلفة تتعلق بالإنتاجية والربحية، مما يساعد الإدارة على إدارته بشكل أفضل، ويعرف إجرائيا بحاصل ضرب معدل دوران الأصول في هامش الربحية⁴.

أي:

العائد على الأصول = هامش الربح × منفعة الأصول

وعليه:

العائد على الأصول = (النتيجة الصافية/ إجمالي الإيرادات) / (إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول)

أي:

العائد على الأصول = النتيجة الصافية/ إجمالي الأصول

¹ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، رئيس الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانيمارك، ص 78، 79.

² فيصل محمود الشوارورة، مرجع نفسه، ص 243.

³ عبد الباقي بضياف، تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، ص 31. (بحث منشور)

⁴ محمد عمر شكور، العلاقة بين مكونات العائد على الأصول وفق نظام ديبونت ومستوى القيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2017، ص 7. (بحث منشور)

الفصل الأول:..... إطار نظري للسيولة والربحية في المؤسسة الاقتصادية

2. معدل العائد على حق الملكية:

يقيس هذا المؤشر كفاءة الإدارة في استغلال أموال الملاك وقدرة هذه الأموال على توليد الأرباح، وبمعنى آخر فإن هذا المعدل يقيس ربحية الدينار الواحد المستثمر من قبل الملاك، أي أن المعدل يعبر عن ربحية الاستثمار المتاح من قبل الملاك، والمنطق أنه كلما زادت قيمة هذا المعدل كلما عبرت عن كفاءة الإدارة في استغلال أموال الملاك لضمان عائد مرضي لهم، والعكس يحصل عندما تنخفض قيمة هذا المعدل قياسا بمعيار المقارنة سواء كان المعيار الصناعي أو التاريخي، والذي لا بد أن يكون معبرا عن حركة الاستثمار في السوق المالية.

بالإضافة إلى ذلك فإن أي مؤسسة لا يمكنها مقابلة التوسع بدون مشاركة فعالة من ربح العمليات في زيادة مساهمة حق الملكية كما أنها لم تتمكن من اجتذاب الاستثمارات الجديدة دون وجود أرباح أو على الأقل توقع تحقيق الأرباح في المستقبل القريب. ويمكن حساب هذا المؤشر كما يلي:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \text{العائد على الأصول} \times \text{مضاعف الرفع المالي}$$

أي:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \text{هامش الربح} \times \text{منفعة الأصول} \times \text{مضاعف الرفع المالي}$$

أي: ¹

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{حقوق الملكية}$$

3. معدل العائد على الأموال المستثمرة:

تظهر هذه النسبة ربحية الأموال المستثمرة وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشرا إيجابيا ويجب أن لا تنخفض إلى مستوى سعر الفائدة في السوق أو أقل لأن ذلك يعتبر مؤشرا سلبيا يكون عند إذن من الأفضل استثمار الأموال بإيداعها في بيوت المال والحصول على الفائدة أفضل من تحمل مخاطر العمليات الاستثمارية، وتعطى بالعلاقة التالية:²

$$\text{معدل العائد على الأموال المستثمرة} = \text{صافي الأرباح بعد الضرائب} / \text{رأس المال المستثمر}$$

ومن أجل الدقة في النتائج نرى ضرورة استخدام متوسط رأس المال المستثمر لأن الأموال المستثمرة في بداية الفترة المالية تختلف عن الأموال المستثمرة في نهاية الفترة المالية، والأرباح هي نتيجة النشاط من بداية الفترة المالية إلى نهايتها، وباستخدام متوسط رأس المال المستثمر تصبح النسبة كما يلي:

$$\text{معدل العائد على الأموال المستثمرة} = \text{صافي الأرباح بعد الضرائب} / \text{متوسط رأس المال المستثمر}$$

ويحسب متوسط رأس المال المستثمر كما يلي:

$$\text{معدل العائد على الأموال المستثمرة} = (\text{رأس المال المستثمر آخر المدة} - \text{رأس المال المستثمر أول المدة}) / 2$$

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 191، 192.

² منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 62.

الفصل الأول:..... إطار نظري للسيولة والربحية في المؤسسة الاقتصادية

من خلال ما تقدم تم التوصل إلى أن:
تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وفي مقدمتها السيولة والربحية وأن تحافظ عليهما باستمرار، والحقيقة أن هذا الواجب ينطوي على صعوبة بالغة لأن توفير السيولة قد يناقض هدف الربحية، لأن ربحية المؤسسة تتحقق من خلال تشغيل أصول المؤسسة بكفاية، أما السيولة فتتحقق من خلال الكفاءة في إدارة عناصر رأس المال، فالسيولة ضرورية للمؤسسة للوفاء بالتزاماتها وتقادي مشكلات خطر الإفلاس، وفي نفس الوقت فإن زيادة السيولة عن الحاجة قد يؤدي إلى تخفيض الأرباح.
وعليه فإن تحقيق الهدف الأساسي للمؤسسة والمتمثل في زيادة قيمتها الحالية، يتطلب الملائمة بين هدف السيولة والربحية خاصة أن أسباب التناقض بينهما تعود إلى أن تحقيق أحدهما سيكون على حساب التضحية بشيء من الآخر، فزيادة السيولة تعني زيادة الأصول التي لا تحقق عائداً عالياً، وهذا يتعارض مع هدف الربحية وهدف زيادة القيمة الحالية للمؤسسة، كما أن الزيادة في الربحية تتطلب مزيداً من الاستثمار في الأصول أقل سيولة، وهذا نفسه يتعارض مع هدف السيولة، وهذا ما يعرض المؤسسة لمخاطر أكبر.

الفصل الثاني:

دراسة تطبيقية لعلاقة السيولة بالربحية في
مؤسسة الأنابيب

الفصل الثاني.....دراسة تطبيقية لعلاقة السيولة بالربحية في مؤسسة أنابيب

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية المتعلقة بالسيولة والربحية سنحاول من خلال هذا الفصل إجراء دراسة تطبيقية لكل من السيولة والربحية ثم دراسة العلاقة بينهما في مؤسسة الأنابيب وعتاد السقي والرش الزراعي **Anabib** وحدة برج بوعريريج، وذلك خلال الفترة الممتدة من (2017 – 2019).
لتحقيق هذا الغرض تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، نتناول فيالمبحث الأول منه للتعريف بمؤسسة الأنابيب وعتاد السقي والرش الزراعي **Anabib** وحدة برج بوعريريج من خلال التعرض لنشأة هذه المؤسسة، الهيكل التنظيمي لها، والأهداف التي تسعى لتحقيقها، أما المبحث الثاني فهو خاص بقياس وتحليل السيولة والربحية في هذه المؤسسة، وأما المبحث الثالث فيتناول بالدراسة السيولة على ربحية المؤسسة محل الدراسة، وذلك من خلال الاستعانة بمجموعة من الاختبارات الإحصائية.

الفصل الثاني.....دراسة تطبيقية لعلاقة السيولة بالربحية في مؤسسة أنابيب

المبحث الأول: عرض عام لمؤسسة الأنابيب وعتاد السقي والرش الزراعي Anabib وحدة - برج بوعريريج-

تعتبر شركة الأنابيب وعتاد السقي بالرش الزراعي من أهم المؤسسات الصناعية في الجزائر، نظرا للدور الذي تلعبه في التنمية والتسيير في المجال الصناعي والزراعي، إذ تعد الشركة الوحيدة المختصة في صناعة المرشات ومحاور الرش بالجزائر، لذا سنتناول في هذا المبحث التعريف بالمؤسسة الأم والتركيز على شركة أنابيب (وحدة برج بوعريريج)، وأهدافها وهيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: تعريف مؤسسة الدراسة

أولا. التعريف بالمؤسسة الأم:

بعد إعادة هيكلة مؤسسة الحديد والصلب التابعة لوزارة الصناعة انفصلت عنها عدة مؤسسات أهمها:¹

ANABIB، صيدال، كوسيدا، بيتاميتال، والمؤسسة الوطنية للأنابيب وتحويل المنتجات المسطحة التي أنشئت بموجب المرسوم الوزاري رقم: 83/627 المؤرخ في: 1983/11/05، والكائن مقرها الاجتماعي في المنطقة الصناعية بالرغاية ولاية الجزائر.

بعد إعادة الهيكلة أصبح مجمع أنابيب يتكون من عدة فروع موزعة على مناطق التراب الوطني كما يلي:

- **المنطقة الغربية:** تشمل المنطقة الصناعية لحاسي عمار "وهران" وحدة الأنابيب والصفائح المشكلة جانبيا.

- **المنطقة الشرقية:** تشمل:

● المنطقة الصناعية لبرج بوعريريج: وحدة الأنابيب وعتاد السقي والرش الزراعي.

● المنطقة الصناعية لتبسة: أنابيب الغاز.

- **المنطقة الجنوبية:** المنطقة الصناعية لغرداية وحدة أنابيب والإنشاء القاعدي.

- **المنطقة الوسطى:** المنطقة الصناعية بالرغاية، تشمل:

● وحدة الأنابيب ذات الحجم الكبير.

● وحدة الأنابيب الصغيرة الملحمة.

● وحدة التشكيل في البرودة.

ثانيا. تعريف مؤسسة الأنابيب وعتاد السقي والرش الزراعي وحدة -برج بوعريريج-:

1. نشأة مؤسسة الأنابيب وعتاد السقي والرش الزراعي وحدة -برج بوعريريج-:

هي وحدة اقتصادية مختصة في صناعة الأنابيب وعتاد السقي والرش الزراعي بنظامه الثابت والمتحرك، بدأت أشغال بنائها بقرار وزاري رقم: 87/675 المؤرخ في: 1987/10/20 من طرف مؤسسة كوسيدار ومكتب دراسات سيدام اللتان تعملان في مجال المقاولات، أما التجهيزات فقد انفردت بها المؤسسة «BAUER النمساوية» وانتهت عملية التجهيز سنة 1989، وبدأت في الإنتاج سنة 1990.

بعد الاجتماع الذي تم على مستوى مجمع أنابيب بالرغاية في 2000/10/10 أصبحت المؤسسة في شكل شركة ذات أسهم سنة 2001.²

1. المقر الاجتماعي:

يقع المقر الاجتماعي للشركة والمصنع بالمنطقة الصناعية لولاية برج بوعريريج، طريق المسيلة، ص ب رقم 501 برج بوعريريج.

2. الممتلكات:

يقدر رأس مال الشركة 1.687.780.000.00 دج، وتتربع على مساحة إجمالية تقدر ب: 11 هكتار، وتحتوي على خمسة ورشات هي:³

- ورشة لتصنيع الأنابيب **Atelier Fabrication de tubes**.

¹ الوثائق الداخلية لمؤسسة أنابيب وعتاد السقي والرش الزراعي وحدة -برج بوعريريج-

² المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه.

الفصل الثاني.....دراسة تطبيقية لعلاقة السيولة بالربحية في مؤسسة أنابيب

- ورشة لتصنيع الملاحق والمحاور **Atelier fabrication accessoires et pivots**.
- ورشة السباكة **Atelier fonderie**.
- ورشة الكلفنة **Atelier Galvanisation**.
- ورشة الصيانة **Atelier main edess et équipement enanc**.
- تقدر الطاقة الإنتاجية لهذه الوحدة بـ 31 ألف هكتار موزعة كالتالي: ¹
- 11000 هكتار حديد مكلفن.
- 10000 هكتار المنيوم.
- 10000 هكتار صناعة محاور الرش بمختلف طاقات السقي.
- أما فيما يخص مناصب العمل فتشغل الشركة حاليا 182 عاملا: منهم 109 دائما و71 مؤقتا موزعين كما يلي: ²
- 54 إطارا منهم 18 مؤقتا.
- 37 عاملا ماهر منهم 03 عمال مؤقتين.
- 91 عون تنفيذ منهم 50 مؤقتا.
- إن التركيز على تثبيت العمال في المصنع سيسمح بخلق علاقة ثقة متبادلة بين الشركة وعمالها، وتعد هذه الثقة من أهم مقومات نجاح تطبيق التكلفة المستهدفة.

3. المنتجات والخدمات:

تصنع الشركة المنتجات التالية: ³

- أنابيب ذات أقطار مختلفة: 50، 76، 89، 102، 127، 152، ملم بطول يبلغ 06 من الفولاذ المكلفن والألمنيوم؛
- مرشات مختلفة: تتمثل في مرش BF51، A140، A90، A60 الخاص بالحمضيات؛
- القطع المشكلة والهيكل: مثل قضبان شكل T للخطوط، ماسورات مقلصة، ماسورات الامتداد، مرافق، صمامات، سدادات، الخ؛
- محاور السقي: تستعمل لسقي المساحات الكبيرة.
- كما تقدم الشركة الخدمات التالية:
- كلفة مختلفة المنتجات المصنوعة من الحديد؛
- توفير قطع الغيار وخدمات ما بعد البيع؛
- تدوير المعادن ما عدا الذهب والفضة.

4. أشكال التعامل:

- الزبائن: إن منتجات الشركة موجهة للعديد من الزبائن وهم الفلاحين بصفة خاصة ووحدات التوزيع بصفة عامة، حيث تباشر المؤسسة عملية البيع وتسليم العتاد للزبائن القاطنين بالولاية وما جاورها، أما المناطق الأخرى فيتم التوزيع الداخلي من خلال المؤسسة العمومية الاقتصادية للتوزيع وصيانة العتاد EDIMMA المتواجدة على مستوى ولاية قالمة، سطيف، قسنطينة، عنابة، والديوان الوطني للسقي وصرف المياه ONID المتواجدة على مستوى كل من قسنطينة، قالمة، سكيكدة، الشلف، تيارت، عين الدفلى، بليدة، وذلك بهدف تغطية الطلب المحلي المتزايد، أما السوق العالمية فإن التعامل معها شبه منعدم حيث تعاملت مع العراق بشكل كبير وواسع في إطار النفط مقابل الغذاء قبل الحرب، وتعاملت أيضا بشكل كبير مع ليبيا قبل أحداث الربيع العربي بها، وأحيانا أمريكا، وتعاملت كذلك مع تونس.
- الموردون: تتعامل الشركة مع مؤسسات وطنية أهمها: مركب الحجار الذي يمولها بالحديد، ومؤسسة ميتا نوف بالجزوات الممولة بمادة الزنك، أما المؤسسات الأجنبية الموردة فتتمثل في مؤسسة البحرين، النمسا، ألمانيا التي يمولها بالألمنيوم، بالإضافة إلى فرنسا التي تمولها بالموارد الكيماوية.

¹ المرجع نفسه.

² المرجع نفسه.

³ نفس المرجع.

الفصل الثاني.....دراسة تطبيقية لعلاقة السيولة بالربحية في مؤسسة أنابيب

المطلب الثاني: أهداف للمؤسسة

إن الهدف الرئيسي للشركة هو وضع كافة أنظمة السقي المعروفة حالياً (الأنابيب، الوصلات، المرشات، نظام السقي بالجاذبية، نظام السقي في البيوت البلاستيكية) في متناول الجميع، وتشجيع الفلاحين وتحفيزهم على استعمال تقنيات الرش من أجل تطوير القطاع الفلاحي والحفاظ على الثروة المائية من جهة، ورفع مقدار مبيعاتها من جهة أخرى، وتسعى الشركة في إطار مخطط التنمية إلى:¹

- تغطية حاجات السوق بعتاد السقي لمختلف الأنظمة؛
 - تحسين وتطوير القطاع الفلاحي فيما يخص تقنيات الري؛
 - تحقيق الأرباح مما يسمح بتوسيع النشاط وتوفير مناصب شغل جديدة؛
 - توفير منتج ذو جودة عالمية لتغطية الاحتياجات المحلية ومواجهة الاستيراد؛
 - التوجه إلى الأسواق العالمية وتمثيل الجزائر في الخارج.
- سعت الشركة للحصول على شهادة المنظمة الدولية للمواصفات إيزو للجودة (ISO9001:2008)، وتم ذلك سنة 2003.

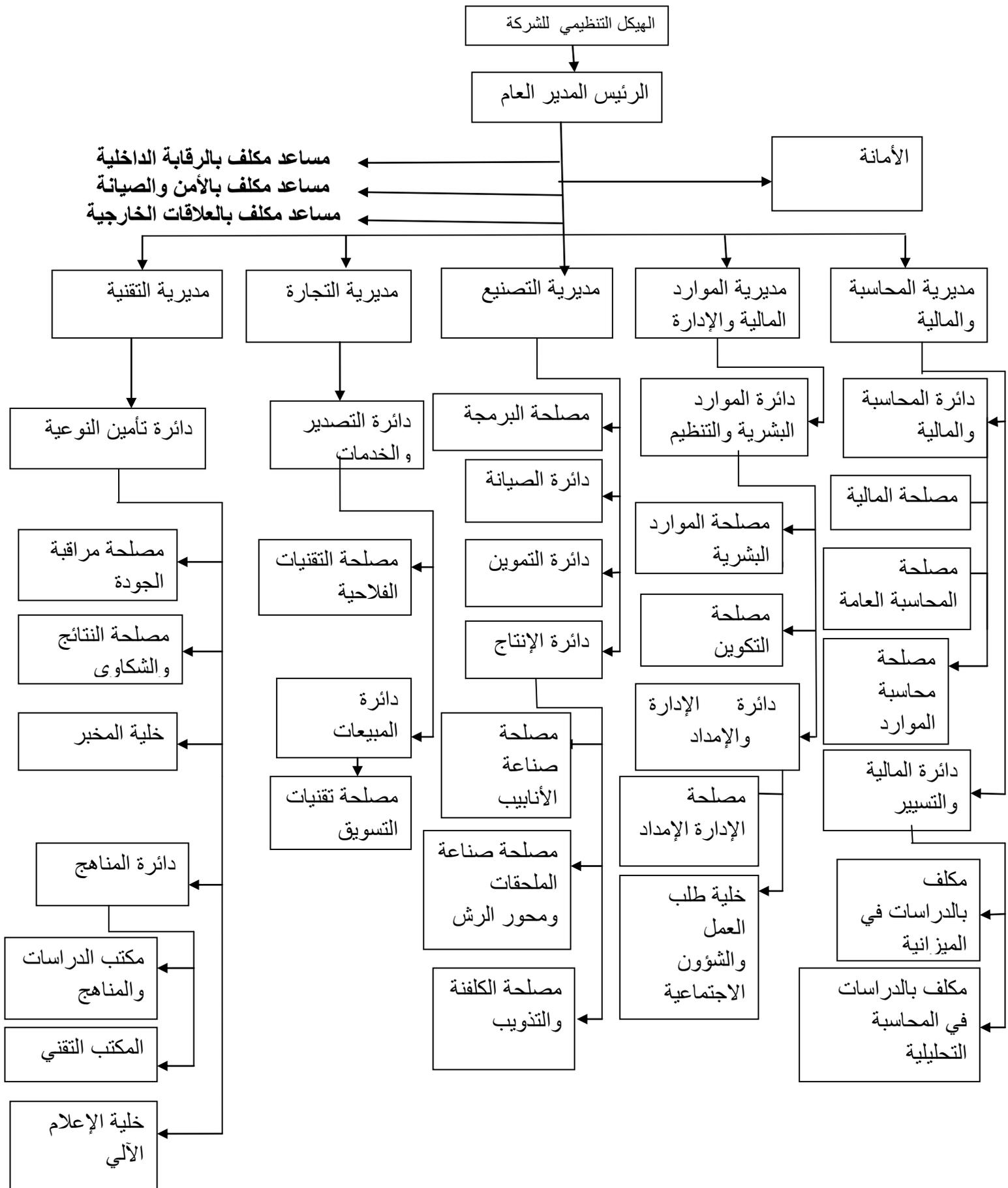
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

إن الهيكل التنظيمي للوحدة ما هو إلا وسيلة للإعلام يمكننا من خلاله معرفة تقسيم العمل والترتيب السلمي الإداري للشركة، ويساعد على تحديد الاختصاصات والمسؤوليات والمهام، ويتكون الهيكل التنظيمي لشركة الأنابيب للسقي والرش الزراعي من مديريات تنقسم إلى دوائر ومصالح وخلايا، ويمكن توضيحه بالمخطط التالي:

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لمؤسسة أنابيب – وحدة برج بو عريريج-

¹ المرجع نفسه.

الفصل الثاني.....دراسة تطبيقية لعلاقة السيولة بالربحية في مؤسسة أنابيب



الفصل الثاني.....دراسة تطبيقية لعلاقة السيولة بالربحية في مؤسسة أنابيب

المصدر: مؤسسة أنابيب وحدة -برج بو عريريج-

- حسب المخطط أعلاه تم تقسيم الشركة إلى مديرية عامة ومديرية مركزية نوجزها فيما يلي: ¹
- **المديرية العامة:** وتتكون من الرئيس المدير العام وله مساعدين:
 - مساعد مدير مكلف بالمراقبة الداخلية؛
 - مساعد مدير مكلف بالأمن والصيانة؛
 - مساعد مدير مكلف بالعلاقات الخارجية؛
 - الأمانة.
 - **المديريات المركزية:** تضم الشركة إلى خمس (05) مديريات مركزية:
 - **مديرية التصنيع:** تعتبر مديرية التصنيع العمود الفقري للشركة وهي المسؤولة عن العملية الانتاجية والتموين وصيانة التجهيزات، وتنقسم إلى:
 - **مصلحة البرمجة:** وهي المسؤولة عن برمجة نوع المنتج وجميع ملحقاته (الملحق رقم (01) و (02))، مما يؤدي إلى احترام مواعيد التسليم المتفق عليها.
 - **دائرة الصيانة:** تسهر على صيانة الآلات والمعدات الإنتاجية واصلاحها عند حدوث أي عطب أو خلل، بالإضافة إلى المتابعة المستمرة لمختلف الأعمال والاختلالات الكهربائية والميكانيكية وهذا بمساعدة كل من:
 - مصلحة الصيانة.
 - مصلحة الوسائل العامة.
 - خلية مخزون قطع الغيار.
 - **دائرة التموين:** وتتكفل بشراء وتوفير كافة المواد الأولية الخاصة بالعملية الإنتاجية وقطع الغيار من السوق الداخلية أو الاستيراد، وتضم:
 - مصلحة المشتريات.
 - مصلحة تسيير المخزون.
 - **دائرة الإنتاج:** وهي المسؤولة عن إنتاج مختلف المنتجات وفقا للطلبات المبرمجة، والإشراف على الشحن والتوضيب للمنتجات تامة الصنع، وتنقسم إلى:
 - مصلحة صناعة الأنابيب: وهي المسؤولة عن تصنيع الأنابيب منذ دخول الموارد الأولية إلى الورشات حتى خروجها على شكل منتج تام أو نصف تام.
 - مصلحة صناعة الملحقات ومحور الرش: مسؤولة عن تصنيع كل الملحقات الخاصة بمنتج الشركة.
 - مصلحة الكلفة والتدوين.
 - **المديرية التقنية:** وهي المسؤولة عن تأمين النوعية والتخطيط الاستراتيجي وتطوير المنتجات والخدمات، وتنقسم إلى الدوائر التالية:
 - **دائرة تأمين النوعية:** ويتمثل عمل هذه الدائرة في المراقبة العملية للمنتجات والسهر على احترام المعايير والمقاييس العالمية للمنتجات والخدمات التي تقوم بها الشركة، وتقوم أيضا بدراسة واستخدام جميع التطورات الإنتاجية والصناعية في السوق وتنفرع منها ما يلي:
 - مصلحة مراقبة الجودة.
 - مصلحة النتائج والشكاوى.
 - خلية المخبر.
 - **دائرة المناهج:** وهي المسؤولة عن عمليات التجديد والتغيير وحتى الإبداع في مجال الصناعات الميكانيكية والدراسات وتنفرع إلى:
 - مكتب الدراسات والمناهج.
 - المكتب التقني.
 - **خلية الاعلام الآلي:** ويتم على مستواها تخزين كل المعلومات الخاصة بالشركة ومعالجتها بصورة سريعة ودقيقة، ويتركز عملها على الشبكات المعلوماتية في الشركة.

¹المرجع نفسه.

الفصل الثاني.....دراسة تطبيقية لعلاقة السيولة بالربحية في مؤسسة أنابيب

- **المديرية التجارية:** تعتبر من أهم المديريات في الشركة حيث تشرف على عدة مسؤوليات، كبيع المنتج وتحديد استراتيجيات التسويق، وكذا عمليات التصدير والخدمات، وتنقسم إلى الدوائر التالية:
 - **دائرة التصدير والخدمات:** وتقوم بدراسة الطلبية المقدمة إلى الشركة وخدمات ما بعد البيع وعملية التصدير وتنفرع منها: مصلحة التقنيات الفلاحية.
 - **دائرة المبيعات:** تقوم بجميع عمليات البيع، واستقبال العملاء، وتنفرع منها: مصلحة تقنيات التسويق.
 - **مديرية المحاسبة والمالية:** تركز مهام هذه المديرية في تسيير ومراقبة جميع العمليات المحاسبية للمحافظة على أموال الشركة، كما تقوم بمقارنة العمليات الإنتاجية مع البرامج المسطرة في الميزانية التقديرية وتضم كل من:
 - **دائرة المحاسبة والمالية:** تقوم بدراسة وتحليل كل القرارات التي تتخذها الشركة في إطار مالي، وكذا تنفيذ العمليات المالية بعد التأكد من صحتها، وتنفرع إلى:
 - مصلحة المالية.
 - مصلحة محاسبة الموارد.
 - مصلحة المحاسبة العامة.
 - **دائرة الميزانية والتسيير:** تقوم بمتابعة الحسابات التي لها علاقة بالنظام الداخلي للشركة، كما تقوم كذلك بتحضير الميزانية الختامية والميزانية التقديرية، وتنفرع كل منها إلى:
 - مكلف بالدراسات في المحاسبة التحليلية.
 - مكلف بالدراسات في الميزانية.
 - تجدر الإشارة أنه رغم وجود مكلف بالدراسات في المحاسبة التحليلية إلا أنه لا يوجد نظام تكاليف فعال كما أن الشركة لا تتعامل بشكل جدي مع مخرجاته المحاسبية.
 - **مديرية الموارد البشرية والإدارة:** تركز مسؤولية هذه المديرية على تنظيم وتسيير العمل داخل الشركة، حيث تقوم بعملية التنظيم والتوجيه والرقابة على العمال، وتضم الدوائر التالية:
 - **دائرة الموارد البشرية والتنظيم:** ويتم على مستواها دراسة جميع الجوانب المتعلقة بالعمال والتنظيم الداخلي للشركة، وكذلك فيما يخص الاتفاقيات الجماعية، وتنفرع إلى:
 - مصلحة الموارد البشرية والتنظيم.
 - مصلحة التوظيف والتكوين.
 - **دائرة الإدارة والإمداد:** وهي المسؤولة عن توفير عتاد الإدارة مثل: التجهيزات المكتبية وكذلك مسؤولة عن إمداد جميع الإدارات بالوثائق الإدارية، وهي مسؤولة أيضا على توفير وسائل النقل وكل ما يخص المطعم وتنفرع منها:
 - مصلحة الإدارة والإمداد.
 - خلية طلب العمل والشؤون الاجتماعية.
- المبحث الثاني: قياس وتحليل السيولة في مؤسسة أنابيب – وحدة برج بوعريريج-**
يتناول هذا المبحث قياس وتحليل كل من السيولة والربحية في مؤسسة أنابيب – وحدة برج بوعريريج- للفترة (2017-2019)، وبالاعتماد على بعض المؤشرات الخاصة بالسيولة.
- المطلب الأول: قياس وتحليل نسبة التداول (R01)**
تعبر هذه النسبة كما ذكرنا سابقا عن العلاقة بين الأصول المتداولة، وبين الخصوم المتداولة، وتم حساب هذه النسبة اعتمادا على المعادلة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}} * 100$$

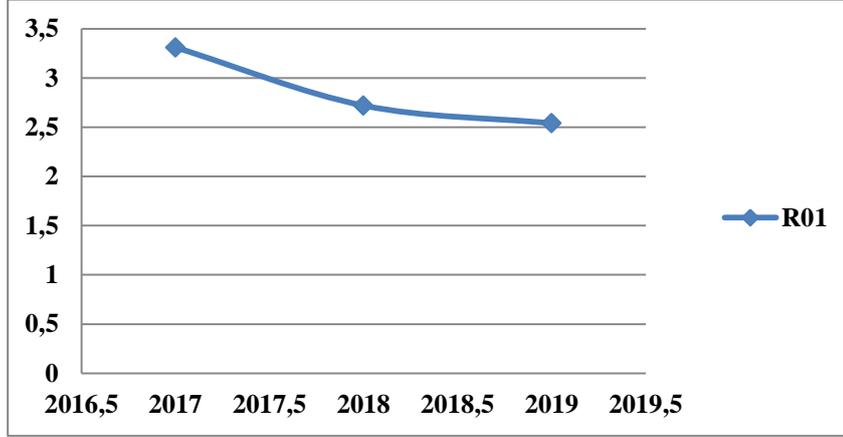
الجدول رقم (01): تطور التداول في مؤسسة أنابيب – وحدة برج بوعريريج- خلال الفترة (2017-2019).

السنوات	2017	2018	2019	MIN	Max	M
R01	3.31	2.72	2.54	2.54	3.31	2.85

الفصل الثاني.....دراسة تطبيقية لعلاقة السيولة بالربحية في مؤسسة أنابيب

المصدر: من إعداد الطالبتين وبالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

الشكل رقم(02): التمثيل البياني لنسبة التداول (R01) في مؤسسة أنابيب – وحدة برج بو عريريج- للفترة (2019-2017)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (01) وباستخدام برنامج EXCEL 2007.

يبين الجدول رقم (01) والشكل رقم (02) أن نسبة التداول في المؤسسة محل الدراسة وللسنوات (2019-2017) في انخفاض من سنة إلى أخرى، حيث سجلت هذه النسبة نسبة (3.31) عام (2017) لتتخفف إلى (2.71) ثم (2.52) خلال سنتي (2018) و (2019) على التوالي، في حين بلغ المتوسط الحسابي لهذا المؤشر نسبة (2.85).

وترجع أسباب انخفاض هذا المؤشر خلال سنوات البحث إلى انخفاض حجم الأصول المتداولة للمؤسسة مقارنة بحجم الخصوم المتداولة.

وعموما فإن هذا المؤشر يعتبر جيد للمؤسسة لأنها أكبر من النسبة النموذجية 2، ومنه وجود أموال سائلة كبيرة يعبر عن قدرتها على الوفاء بمختلف الالتزامات المالية قصيرة الأجل المترتبة عليها في تواريخ استحقاقها، إلا أنه على المؤسسة توخي الحذر لأن الاحتفاظ بأموال فائضة غير مستثمرة ليست في صالحها.

المطلب الثاني: قياس وتحليل نسبة السيولة السريعة (R02)

وتستخدم تلك النسبة للتعبير عن مدى كفاية الأصول النقدية السائلة والقابلة للتسييل بسهولة ومدى كفايتها لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل والديون المستحقة السداد، وتم حسابها وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول الجارية - المخزون}}{\text{المطلوبات المتداولة}} * 100$$

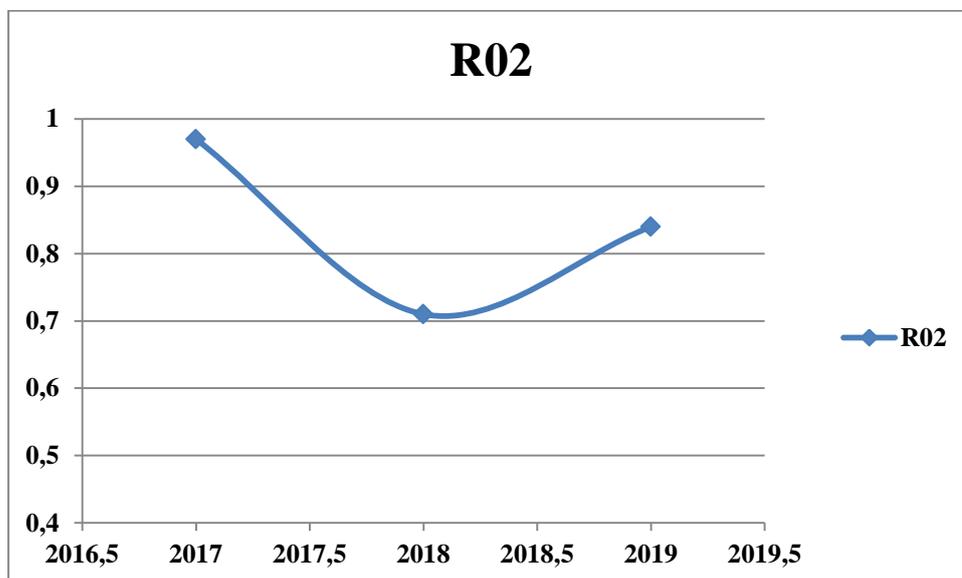
الجدول رقم (02): تطور نسبة السيولة السريعة (R02) في مؤسسة أنابيب – وحدة برج بو عريريج- خلال الفترة (2019-2017).

السنوات	2017	2018	2019	MIN	Max	M
R02	0.97	0.71	0.84	0.71	0.97	0.84

المصدر: من إعداد الطالبتين وبالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

الفصل الثاني.....دراسة تطبيقية لعلاقة السيولة بالربحية في مؤسسة أنابيب

الشكل رقم (03): التمثيل البياني لنسبة السيولة السريعة في مؤسسة أنابيب – وحدة برج بو عريريج- للفترة (2017-2019)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (02) وباستخدام برنامج EXCEL 2007.

يبين الجدول رقم (02) والشكل رقم (03) والالذان يتضمنان نسبة السيولة السريعة لمؤسسة أنابيب ولل سنوات قيد البحث (2017- 2019) أن هذه النسبة كانت حدها الأقصى (0.97) خلال سنة (2017)، ثم انخفضت إلى أدنى مستوى لها والمقدر بـ: (0.71) في سنة (2018)، وبعدها عاودت الارتفاع في سنة (2019) لتبلغ (0.84)، لتتخفف إلى أدنى مستوى لها عام (2019) بنسبة (0.84)، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ (0.84).

وعند التدقيق في قيم هذه النسبة نجدها جيدة أكبر من المعيار النمطي (0.57)، وهذا أمر إيجابي يعني أن المؤسسة محل الدراسة قادرة على تسديد ديونها القصيرة الأجل رغم استبعاد قيم المخزون من مجموع الأصول المتداولة، لكن لا بد عليها من توخي الحذر لأن الاحتفاظ بسيولة كبيرة سيؤثر على الربحية. **المطلب الثالث: قياس وتحليل نسبة النقدية (R03)** تستخدم هذه النسبة لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها باستخدام موجوداتها النقدية، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{القيم الجاهزة} / \text{الخصوم المتداولة}}$$

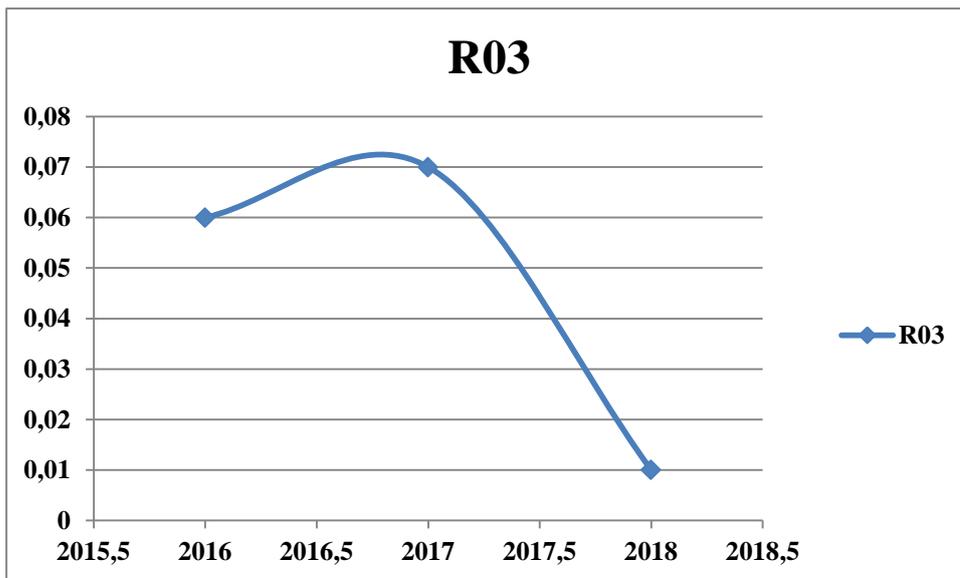
الجدول رقم (03): تطور نسبة النقدية في مؤسسة أنابيب – وحدة برج بو عريريج- خلال الفترة (2017-2019).

السنوات	2017	2018	2019	MIN	Max	M
R03	0.06	0.07	0.01	0.01	0.07	0.05

المصدر: من إعداد الطالبتين وباعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة

الشكل رقم (04): التمثيل البياني لنسبة النقدية (R03) في مؤسسة أنابيب للفترة (2017- 2019)

الفصل الثاني.....دراسة تطبيقية لعلاقة السيولة بالربحية في مؤسسة أنابيب



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (03) وباستخدام برنامج EXCEL 2007.

من خلال الجدول رقم (03) والشكل البياني رقم (04) والذان يتضمنان نسبة السيولة النقدية لمؤسسة أنابيب وللسنوات قيد البحث (2017-2019) حققت سنة (2017) نسبة (0,06)، ثم ارتفعت إلى أعلى مستوى لها والمقدر بـ: (0,07) في سنة (2018)، وبعدها عاودت الانخفاض إلى أدنى مستوى لها في سنة (2019) لتبلغ (0,01).

وعموما نلاحظ بأن نسب السيولة النقدية ضعيفة جدا، وهذا ما يعني أن المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على القيم الجاهزة فقط، حيث أن أغلب الأصول المتداولة غير جاهزة وتحويلها إلى نقدية في الحين غير مضمون، وهو ما من شأنه أن يسبب مشاكل للمؤسسة تتمثل في العجز عن سداد الديون في أوقاتها.

المبحث الثالث: قياس وتحليل الربحية في مؤسسة أنابيب – وحدة برج بو عريريج-
المطلب الأول: قياس وتحليل نسبة مجمل الربح ونسبة صافي الربح
أولا. قياس وتحليل نسبة مجمل الربح:
 يقيس هذا المؤشر نسبة مجمل الربح إلى المبيعات، ويحسب بالعلاقة التالية:

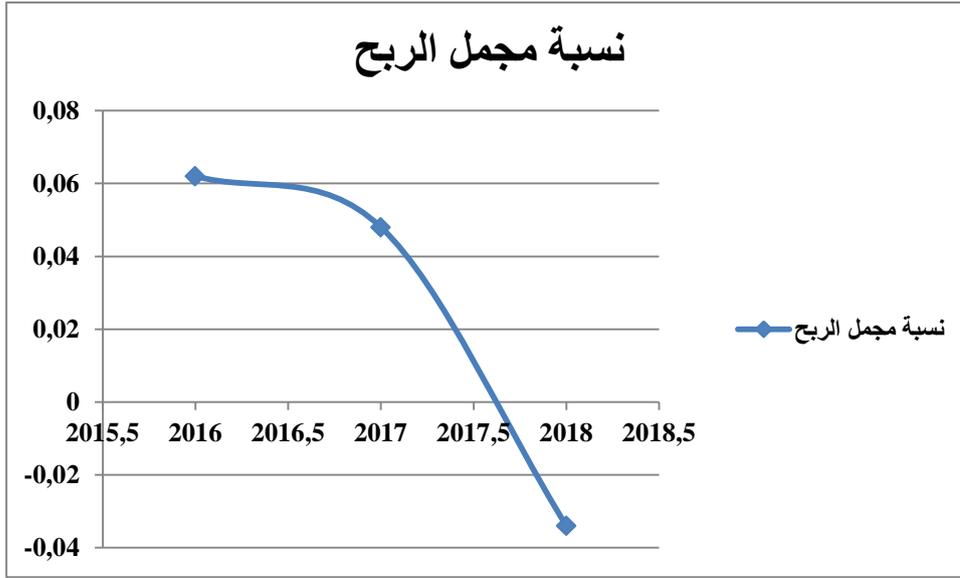
$$\text{نسبة مجمل الربح} = \frac{\text{مجمول الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

الجدول رقم (04): تطور نسبة مجمل الربح في مؤسسة أنابيب-وحدة برج بو عريريج- خلال الفترة (2017-2019).

السنوات	2017	2018	2019	MIN	MAX	M
نسبة مجمل الربح	0,062	0,048	-0,034	-0,034	0,062	0,025

المصدر: من إعداد الطالبتين وبالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.
 الشكل رقم (05): التمثيل البياني لنسبة مجمل الربح في مؤسسة أنابيب للفترة (2017-2019)

الفصل الثاني.....دراسة تطبيقية لعلاقة السيولة بالربحية في مؤسسة أنابيب



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (04) وباستخدام برنامج EXCEL 2007.

يبين الجدول رقم (04) والشكل رقم (05) واللذان يتضمنان معدل مجمل الربح لمؤسسة أنابيب للسنوات (2019-2017) أن هذا المعدل حقق خلال سنة (2017) أعلى مستوى له والمقدر بـ: (0.062)، وهذا يعني أن كل دينار من رقم الأعمال يحقق هامش قدره: 0.062 دج، وبعدها انخفض تدريجيا إلى أن بلغ سنة (2019) (-0.034)، ويمكن تفسير الانخفاض في هامش الربح بالتكاليف الإضافية التي تتحملها المؤسسة خاصة سنة 2019 التي تعتبر أقل السنوات تحقيقا للربح، وهذا يعني أن إيرادات المؤسسة لا تساهم بشكل جيد في تحقيق الأرباح، أما المتوسط الحسابي لهذا المعدل فقد بلغ (0.025).

ثانيا. قياس وتحليل نسبة صافي الربح:

تقيس هذه النسبة المبلغ المتبقي من كل دينار من المبيعات بعد طرح كافة التكاليف بما فيها الفوائد والضرائب، وتعتبر هذه النسبة على مدى نجاح المؤسسة في عملياتها مع الأخذ بعين الاعتبار العائد من المبيعات، وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة صافي الربح} = \text{صافي ربح العمليات} / \text{صافي المبيعات}$$

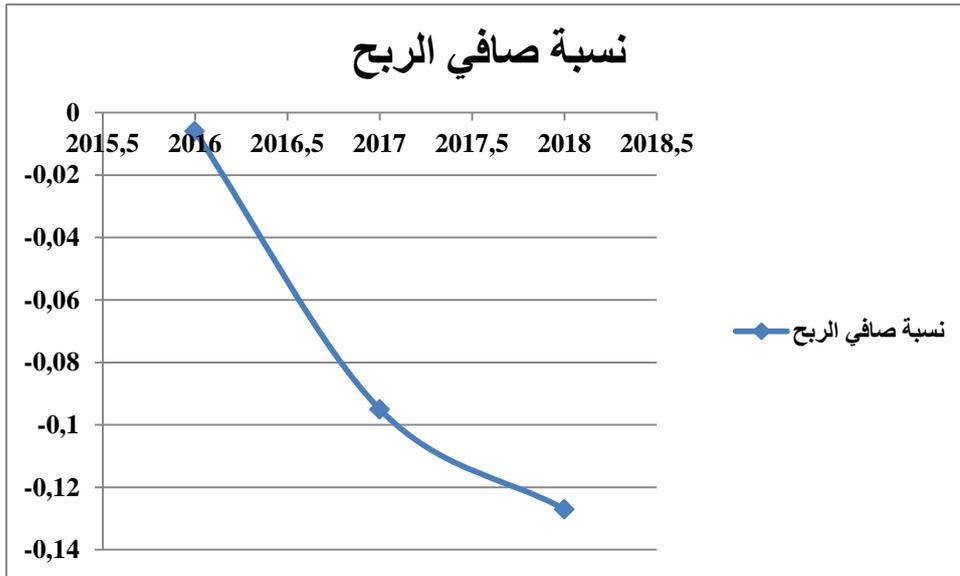
الجدول رقم (05): تطور نسبة صافي الربح في مؤسسة أنابيب-برج بو عريريج-خلال الفترة (2019-2017).

السنوات	2017	2018	2019	MIN	MAX	M
نسبة صافي الربح	0.006-	0.095-	0.127-	0.127-	0.006-	0.076-

المصدر: من إعداد الطالبتين وبالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

الشكل رقم (06): التمثيل البياني لنسبة صافي الربح في مؤسسة أنابيب-برج بو عريريج-خلال الفترة (2019-2017).

الفصل الثاني.....دراسة تطبيقية لعلاقة السيولة بالربحية في مؤسسة أنابيب



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على بيانات الجدول رقم (04) وباستخدام برنامج EXCEL 2007. من خلال الجدول رقم (05) والشكل رقم (06) نلاحظ أن نسبة هامش صافي الربح حقق معدلات سالبة خلال فترة الدراسة، وهذا يعني أن المؤسسة تحقق خسائر من جهة ومن جهة عدم قدرتها على التحكم في التكاليف.

المطلب الثاني: قياس وتحليل نسبة معدل العائد على إجمالي الأصول يسمى كذلك بمعدل العائد على الموجودات ويقاس هذا المعدل كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح من مجموع استثماراتها، ويحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية:

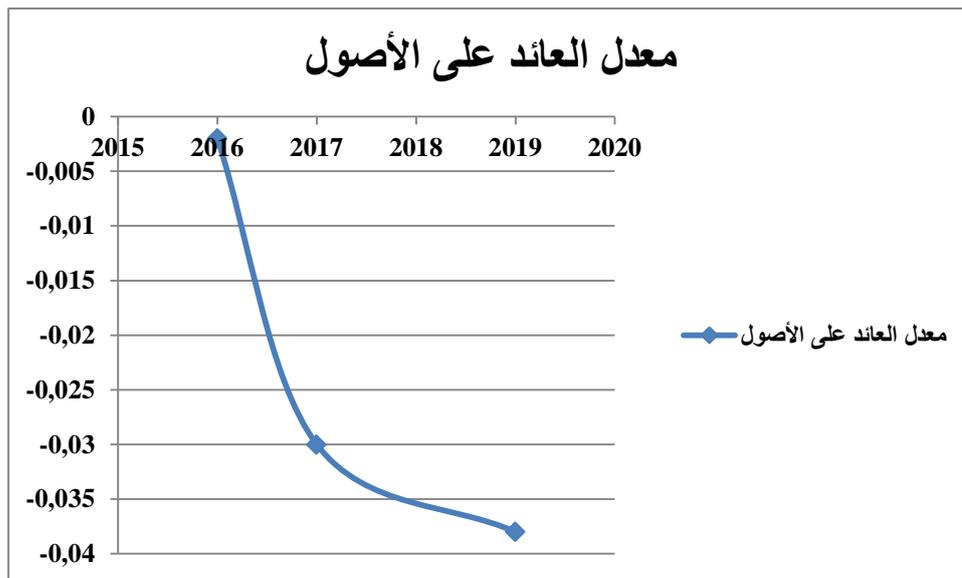
$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

الجدول رقم(06): تطور نسبة معدل العائد على إجمالي الأصول في مؤسسة أنابيب – برج بو عريريج – للفترة (2017-2019).

M	MAX	MIN	2019	2018	2017	السنوات
0.023-	0.002-	- 0.038	- 0.038	0.030-	0.002-	ROA

المصدر: من إعداد الطالبتين وبالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

الشكل رقم (07): التمثيل البياني لمعدل العائد على الأصول في مؤسسة أنابيب-برج بو عريريج-خلال الفترة (2017-2019).



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (04) وباستخدام برنامج EXCEL 2007. من خلال الجدول رقم (06) والشكل رقم(06) نلاحظ أن معدل العائد على الأصول للمؤسسة المبحوثة قد حقق قيم سالبة خلال فترة الدراسة خاصة في سنة 2017 أين حقق أدنى قيمة له بنسبة (-0.002)، وهذا ما يدل على سوء الاستعمال للأصول، وبالتالي عدم كفاءة السياسات التشغيلية والاستثمارية للمؤسسة محل الدراسة. **المطلب الثالث: قياس وتحليل نسبة العائد على حقوق الملكية** تعبر هذا المعدل على العائد المتوقع على استثمار أموال المالكين، وارتفاعه هو دليل على المخاطرة العالية الناتجة عن زيادة الرافعة المالية، بينما يشير انخفاضه إلى تمويل متحفظ بالقروض، ويحسب هذا المعدل من خلال:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة}}{\text{M}}$$

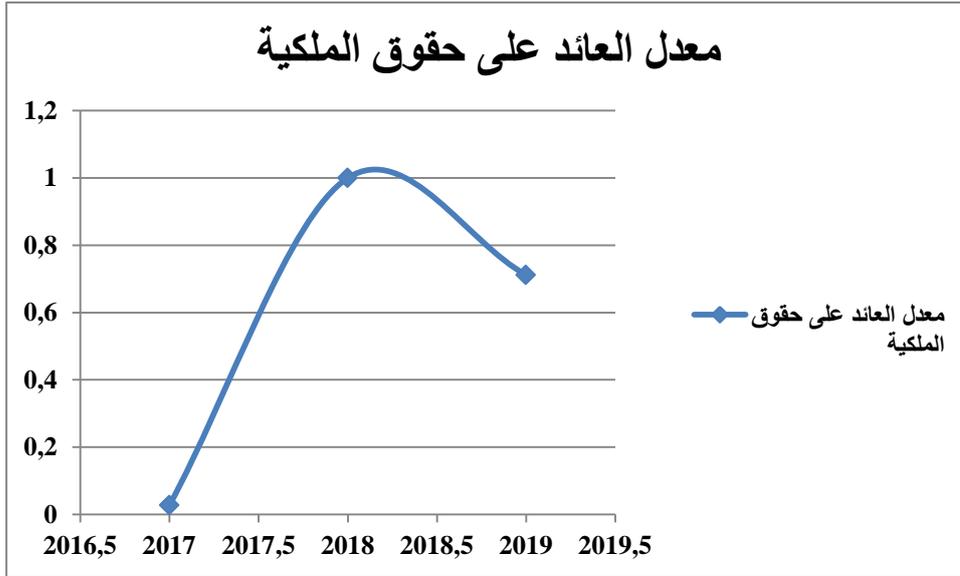
الجدول رقم (07): تطور نسبة العائد على حق الملكية في مؤسسة أنابيب – برج بو عريريج – خلال الفترة (2017-2019).

السنوات	2017	2018	2019	MIN	MAX	M
ROE	0.2814	1	0.7116	0.2814	1	0.6643

المصدر: من إعداد الطالبتين وبالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

الشكل رقم (07): التمثيل البياني لمعدل العائد على الأموال الخاصة في مؤسسة أنابيب للفترة (2017-2019)

الفصل الثاني.....دراسة تطبيقية لعلاقة السيولة بالربحية في مؤسسة أنابيب



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (04) وباستخدام برنامج EXCEL 2007. نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) والشكل رقم (07) نلاحظ أن معدل العائد على حقوق الملكية في مؤسسة أنابيب قد حقق سنة (2017) معدل قدره: (0.02814) وهذا يعني أن الدينار الواحد الذي يستثمره أصحاب رأس المال في المؤسسة يولد ربح قدره (0.02814 دج)، ليرتفع بعد ذلك عام (2018) فالدينار الواحد المستثمر من رأس المال ينتج عنه (1 دج)، وفي سنة (2019) المردودية المالية المحققة بلغت: (0.7116)، أي الدينار المستثمر من رأس المال يعطي لصاحبه (0.7116 دج) كربح، ومنه يمكن القول بأن المؤسسة حققت عائد جيد من وراء الأموال الخاصة.

و تلخيصا لما تقدم من تحليل لأداء المؤسسة من جانب السيولة والربحية يمكن إعداد الجدول التالي:
الجدول رقم (08): نقاط القوة والضعف لأداء في مؤسسة أنابيب من حيث السيولة والربحية.

الرقم	النسب المالية	نقاط القوة	نقاط الضعف
01	نسبة التداول	*	
02	نسبة السيولة السريعة	*	
03	نسبة السيولة النقدية		*
04	هامش الربح		*
05	صافي الربح		*
06	معدل العائد على الأصول		*
07	معدل العائد على حقوق الملكية	*	

المصدر: من إعداد الطالبتين.

بما أن عدد نقاط الضعف أكثر من نقاط القوة فإن الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة غير مرضي في العموم، لكن هذا لا يمنع من القول أن هناك بعض نقاط القوة الموجودة والتي يجب على المؤسسة استغلالها اعتمادا على الفرص التي توجد في البيئة الخارجية ومحاولة تفادي بعض التهديدات البيئية، وهو ما سيؤدي إلى تحسين الأداء والوضعية المالية للمؤسسة.

الفصل الثاني.....دراسة تطبيقية لعلاقة السيولة بالربحية في مؤسسة أنابيب

خلاصة الفصل:

- من خلال قيامنا بتحليل القوائم المالية لمؤسسة أنابيب وحدة -برج بوعريريج- باستخدام مؤشرات السيولة والربحية خلال فترة (2017- 2019) توصلنا إلى جملة من النتائج، يمكن ذكرها فيما يلي:
- حققت المؤسسة محل الدراسة نسب سيولة معتبرة خلال فترة الدراسة ويتعلق الأمر بكل من مؤشر التداول ومؤشر السيولة السريعة، وهذا ما يعبر عن قدرتها على الوفاء بمختلف الالتزامات المالية قصيرة الأجل المترتبة عليها في تواريخ استحقاقها، في حين كان مؤشر السيولة النقدية ضعيف خلال فترة الدراسة، وهذا ما يعني أن المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على القيم الجاهزة؛
 - حقق هامش الربح الإجمالي للمؤسسة محل الدراسة معدلات ضعيفة ومنخفضة، في حين سجل صافي الربح ومعدل العائد على الأصول معدلات سالبة، وبالتالي فالسياسات التشغيلية والاستثمارية للمؤسسة تمتاز بعدم الكفاءة، في حين سجل معدل العائد على الأموال الخاصة معدلات جيدة؛

خاتمة

خاتمة:

من خلال الدراسة النظرية التي قمنا بها لموضوع العلاقة بين السيولة كسياسة والربح كهدف ، تبين لنا أنه على إدارة الوحدة الاقتصادية الموازنة بين هذين المتغيرين من خلال التخطيط الدقيق والدراسة المتأنية والتحليل العميق المبني على الأسس الإحصائية والرياضية، لا أن يترك الأمر إلى الحدس والتخمين. وبعد الدراسة التطبيقية لمؤسسة أنابيب وحدة- برج بوعريريج- تم التعرف على واقع الوضعية المالية لديها من حيث السيولة والربحية والعلاقة بينها، وذلك من خلال تحليلنا لمؤشرات السيولة والربحية و بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة خلال الفترة (2017-2019).

1. عرض نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

- إن سيولة المؤسسة تتحقق من خلال الكفاءة في إدارة عناصر رأس المال العامل، وفي قدرة المنشأة في الحصول على التمويل القصير الأجل والطويل الأجل، أما الربحية فتتحقق من خلال تشغيل أصول المنشأة بكفاية؛
- تعتبر السيولة ضرورية للمنشأة للوفاء بالتزاماتها وتفادي مشكلات خطر الإفلاس، وفي نفس الوقت فإن زيادة السيولة عن الحاجة قد يؤدي إلى تخفيض الأرباح نتيجة توظيف المنشأة لجزء من أموالها في استثمارات ذات عوائد منخفضة؛
- الربحية ضرورية لقدرة المنشأة على البقاء والاستمرار، لأن الخسارة المستمرة ستؤدي إلى تلاشي حقوق المساهمين، ولتحقيق الربحية تسعى المنشآت لتوظيف أكبر قدر ممكن من أموالها في استثمارات ذات عوائد مرتفعة الأمر الذي يتعارض بشكل عام مع هدف السيولة؛
- ومن الجانب التطبيقي تبين لنا أن لنسب السيولة والربحية دور كبير في تحليل الوضع المالي للمؤسسة والكشف على النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة؛
- أظهرت نتائج تحليل مؤشر التداول ومؤشر السيولة السريعة في المؤسسة محل الدراسة، أن للمؤسسة القدرة على الوفاء بمختلف الالتزامات المالية قصيرة الأجل المترتبة عليها في تواريخ استحقاقها، أما مؤشر السيولة النقدية، فأظهر أن المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على القيم الجاهزة، وهذا ما يدل على صحة الفرضية الأولى؛
- في حين أظهرت نتائج تحليل هامش الربح الإجمالي، صافي الربح ومعدل العائد على الأصول في المؤسسة محل الدراسة، أن هناك انخفاض في أداء المؤسسة، في حين سجل معدل العائد على الأموال الخاصة معدلات جيدة، وهذا ما يدل على عدم صحة الفرضية الثانية؛
- حققت المؤسسة محل الدراسة أداء غير مرضي، حيث كانت السيولة مقبولة خلال فترة الدراسة في حين كانت نتائج الربحية جد منخفضة وهذا ما يدل على العلاقة العكسية بينها، وبالتالي خطأ الفرضية الثالثة.

➤ التوصيات:

- من خلال النتائج التي توصلنا إليها يمكن أن نقدم جملة من التوصيات الضرورية والتي تتمثل في النقاط التالية:
- ضرورة الإفصاح على البيانات الدقيقة وذات المصادقية من أجل ضمان نتائج تشخيص جيدة تساعد على إيجاد الحلول اللازمة؛
- يجب على المؤسسة الحرص على متابعة ومراقبة وضعيتها المالية من حيث السيولة والربحية؛
- يجب على المؤسسة التركيز على الأنشطة التي تدر لها عوائد عالية، وكذا الموازنة بين السيولة الربحية وعدم ترك نقدية عاطلة مما يؤثر على انخفاض مؤشر الربحية؛
- يجب على المؤسسة أن تعطي اهتماما أكبر للاستثمارات قصيرة الأجل قصيرة الأجل لأنها ذات تكاليف منخفضة.

2. آفاق الدراسة:

- أثناء قيامنا بهذه الدراسة واجهتنا مجموعة من التساؤلات والتي يمكن أن تكون محل دراسات مستقبلية في هذا المجال والمتمثلة في:
- العلاقة بين السيولة والربحية دراسة مقارنة بين المؤسسات الجزائرية والمؤسسات الأجنبية؛

- نمط العلاقة بين الربحية والسيولة والملاءة وأثرها في إنتاجية المؤسسة الاقتصادية؛
- تحليل السيولة، الربحية، الرفع المالي في ضوء إدارة المخاطر المالية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً. الكتب:

1. أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي الأساسي للاستثمار في الأوراق المالية، دار النهضة العربية، مكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2000.
2. أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
3. جميل أحمد توفيق وعلي الشريف، الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980.
4. دريد كمال الشبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2007، ط2، 2009.
5. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، رئيس الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانيمارك.
6. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2002.
7. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، شارع الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
8. مؤيد رضا خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، جامعة الزيتونة، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، 2009.
9. محمد صالح الحناوي وآخرون، أساسيات الإدارة المالية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2001.
10. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل لصناعة القرار، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
11. مصطفى رشيد شيحة، النقود والمصارف والائتمان، ط1، الدار الجامعية الحديثة، الإسكندرية
12. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، ط2، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
13. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية، ط1، مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
14. منير ابراهيم الهندي، الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)، ط2، المكتب العربي الحديث، مصر، 1991.
15. ناصر دادي عدون، اقتصاد مؤسسة، ط2، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2002.
16. ناصر دادي عدون، اقتصاد مؤسسة، ط2، دار المحمدية، الجزائر، 1998.
17. سيرين سميح أبو رحمة، السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، سنة 2009
18. عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير مؤسسة، ج1، الجزائر، 2002.
19. عبد الغفار الحنفي، أساسيات الإدارة المالية (دراسة الجدوى، تحليل مالي، هيكل رأس المال، سياسيات توزيع الأرباح)، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.
20. عبد الغفار الحنفي، الإدارة المالية المعاصرة (مدخل اتخاذ القرارات)، الدار الجامعية، بيروت، 1990.
21. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية.
22. عبد الحلیم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
23. عبد اللطيف مصيطفى وعبد القادر مراد، أثر استراتيجيات البحث والتطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية.
24. عبد الغفار الحنفي، مدخل معاصر في الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
25. عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الحرشة، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن ط1، 2007.

26. عمر صخري، اقتصاد مؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1933.
 27. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط1، رام الله، فلسطين، 2008.
 28. فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية، عميد كلية إدارة اعمال، جامعة مؤتة، 2012.

ثانيا. الرسائل الجامعية:

1. أميرة بالعجول، أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.
 2. بن موفق سهيلة، أثر تقلبات معدل الفائدة على أداء المؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير مؤسسات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006.
 3. زكريا محمد محي الدين زكريا الأغا، أثر دورة التحول النقدي على ربحية الشركات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2019، 1440هـ.
 4. محمد عمر شكور، العلاقة بين مكونات العائد على الأصول وفق نظام ديونوت ومستوى القيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، مذكرة ماجستير، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، أيار، 2017.
 5. عبد الباقي بضياف، تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.
 6. عبد اللطيف مصيطفى وعبد القادر مراد، أثر استراتيجية البحث والتطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية.
 7. فهد محمد سعد المحجان، تحليل العلاقة بين خصوصية السيولة والربحية والمديونية السابقة وبين المزيج التمويلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2012م.
 8. خذيري دلال، دراسة ربحية المؤسسة باستخدام الأرصد الوسيطة للتسيير، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.

ثالثا. شبكة الأنترنت:

1. أحمد دحان، السيولة والربحية، الموقع المحاسبي الشامل، نقلا عن:

<https://almohasaba.blogspot.com/2019/03/blog-post.html>.

الملاحق